

النشرة الاقتصادية BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة



محتوى العدد

أنشطة الفرقة

Activités de la CCIS



01

أخبار جمهورية

Infos régionales



02

أخبار وطنية

Infos nationales



03

أخبار دولية

Infos internationales



04

معارض وملتقيات

Foires et Rencontres



05

ملف الشهر

Dossier du mois



06

**بني ملال : اجتماع لجنة الشؤون المالية و الميزانية التابعة
لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة**

عقدت لجنة الشؤون المالية والميزانية التابعة لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات و الخدمات لبني ملال خنيفرة بتاريخ 13 ماي 2022 اجتماعا بمقر الغرفة ببني ملال على الساعة العاشرة والنصف صباحا، خصص لدراسة النقطتين الآتيتين :

1. الحساب الإداري لميزانية الغرفة برسم سنة 2021

2. مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2022

وقد حضر هذا الاجتماع كل من السادة :

▪ سي محمد الغريبي ، رئيس اللجنة

و السادة أعضاء اللجنة:

▪ عبد العزيز ركوي ؛

▪ المصطفى نور الزين؛

▪ للا الشريفة الحمدو؛

وبحضور السادة أعضاء الغرفة :

▪ محمد شريف و أحمد زاهير

كما حضر هذا الاجتماع السيد عبد الصمد النسيم المدير الجهوي للغرفة و السيد خالد ماموني رئيس قسم الشؤون المالية و الإدارية بالغرفة.

بني ملال: انعقاد اجتماع مكتب الغرفة يوم الجمعة 16 ماي 2022 بمقرها بني ملال



عقد المكتب الإداري لغرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال-خنيفرة تحت رئاسة السيد عيسى عقاوي النائب الاول لرئيس الغرفة يوم الاثنين 16 ماي 2022 على الساعة العاشرة صباحا اجتماعا له تضمن جدول اعماله النقاط الاتية:

- 1- دراسة الحساب الاداري لميزانية الغرفة لسنة 2021؛
- 2- دراسة مشروع ميزانية الغرفة برسم سنة 2022؛
- 3- تحديد تاريخ وجدول أعمال الدورة العادية المقبلة للغرفة؛
- 4-مختلفات.



إطلاق برنامج "فرصة" بجهة بني ملال خنيفرة

2022/05/24 - mapbenimellal.ma



وأبرز أن برنامج "فرصة" يهدف إلى تشجيع المبادرات الفردية وخلق فرص الشغل لفائدة 10 آلاف من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 18 عاما، من حاملي الأفكار أو المشاريع المقاولاتية، مضيفا أن هذا البرنامج يستهدف جميع القطاعات والأنشطة الإنتاجية، عبر توفير آليتين هامتين تجمعان بين المواكبة والتمويل.

وأشار إلى أن "فرصة" يركز، وفق مقاربة شمولية، على تعبئة جميع الشركاء على مستوى الجهات، خاصة المراكز الجهوية للاستثمار، والمصالح الخارجية للقطاعات الوزارية والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والحاضنات المحلية، ومؤسسات التمويل وغيرها...

ومن جانبها قدما مستشارا ووزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني والاجتماعي، المبادئ الأساسية لآليات برنامج "فرصة"، وكذا مختلف الشركاء ونتائج المراحل الأولى لتنفيذ هذا البرنامج.

كما توقفا عند المراحل المستقبلية لتنزيل البرنامج على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، التي تم تحديد حصتها في 8 في المائة من العدد الإجمالي من المستفيدين المستهدفين بالبرنامج خلال سنة 2022.

وعرف هذا الاجتماع تدخلات تمحورت حول الكيفية والطرق التي يجب اعتمادها في عملية انتقاء الملفات على المستوى الجهوي، بالإضافة إلى الإجراءات التي يجب ضبطها لضمان الإلتقائية مع البرامج الأخرى التي تعرفها الجهة.

تم يوم الاثنين 23 ماي 2022 إطلاق برنامج "فرصة" على مستوى جهة بني ملال-خنيفرة، في مسعى لمواكبة حاملي المشاريع، وتشجيع الاستثمار والتشغيل، خاصة في صفوف الشباب.

ويستهدف برنامج "فرصة" بجهة بني ملال-خنيفرة 800 شخصا من ضمن 10 آلاف من المستهدفين بالبرنامج على المستوى الوطني خلال سنة 2022 بغلاف مالي يصل إلى 1.25 مليار درهم.

وقد أشرف على إطلاق هذا البرنامج والي جهة بني ملال خنيفرة رفقة عمال الأقاليم ورئيس مجلس الجهة ومستشاري وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني والاجتماعي، بحضور الرئيس الجهوي للاتحاد العام لمقاولات المغرب ورؤساء الغرف المهنية ورؤساء المصالح اللامركزية المعنية بالجهة.

وفي كلمة بالمناسبة، أوضح والي جهة بني ملال-خنيفرة السيد الخطيب لهبيل، أن تعميم برنامج "فرصة" على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، سيشكل دفعة نوعية للمبادرات الرامية إلى تعزيز الجهود المبذولة لتشجيع خلق المقاولات وإحداث فرص الشغل بهذه الجهة، داعيا إلى تضافر جهود القطاعين، العام والخاص، لرفع التحديات وتجاوز كل الإكراهات التي قد تؤثر على إنجاز تنفيذ برنامج "فرصة" بهذه الجهة.

جهة بني ملال خنيفرة - أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكاً

2022 / 05 / 30.19.10.01 - mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكاً كما تمت معاينتها خلال شهر ماي 2022 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	01 ماي 2022	10 ماي 2022	19 ماي 2022	30 ماي 2022
الخضر				
البطاطس	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ
البصل	بين 6 و 7 دراهم / كلغ	بين 6 و 7.5 دراهم / كلغ	بين 3 و 8 دراهم / كلغ	بين 2.5 و 3.5 دراهم / كلغ
الطماطم	بين 7.5 و 8 دراهم / كلغ	بين 3 و 3.5 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ	بين 3.25 و 5 دراهم / كلغ
الجزر	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 2.5 و 4 دراهم / كلغ	بين 3 و 3.5 دراهم / كلغ
البانجان	بين 5 و 7 دراهم / كلغ	بين 5 و 5.5 دراهم / كلغ	بين 4 و 4.5 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ
الخيار	بين 6.5 و 7 دراهم / كلغ	بين 6.5 و 7 دراهم / كلغ	بين 5 و 7 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 8 و 10 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ	بين 5 و 7 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 5 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشفيفور)	بين 5.5 و 6 درهم للقطعة	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 6 درهم / كلغ	بين 4.5 و 6 درهم / كلغ
الفول	بين 4.5 و 5 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 5 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ	بين 4 و 5 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 5 و 6 درهم / قطعة	بين 4.5 و 5 درهم / قطعة	بين 4.5 و 5 درهم / قطعة	بين 4.5 و 5 درهم / قطعة
البازلاء	بين 9 و 13 درهم / كلغ	بين 9 و 11 درهم / كلغ	بين 7 و 12 درهم / كلغ	بين 8 و 10 درهم / كلغ
الأسمك				
السردين	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 13 و 20 درهم / كلغ	بين 10 و 13 درهم / كلغ
الميرلا	بين 68 و 80 درهم / كلغ	بين 60 و 70 درهم / كلغ	بين 70 و 90 درهم / كلغ	بين 70 و 75 درهم / كلغ
الصول	بين 70 و 80 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ	بين 65 و 70 درهم / كلغ	بين 70 و 75 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ
الجمبري (كروفت)	بين 90 و 100 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ
الحبوب و الفطاني				
القمح الطري	بين 4.5 و 4.9 درهم / كلغ	بين 4.5 و 4.9 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5.6 درهم / كلغ	بين 3.8 و 5.6 درهم / كلغ
القمح الصلب	بين 6 و 6.1 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5 و 6.5 درهم / كلغ	بين 5.5 و 6.5 درهم / كلغ
الشعير	بين 4.7 و 6 درهم / كلغ	بين 4 و 4.5 درهم / كلغ	بين 4 و 4.9 درهم / كلغ	بين 3.75 و 4.9 درهم / كلغ
الذرة	بين 5.5 و 6 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5 و 7 درهم / كلغ	بين 6 و 7 درهم / كلغ
أرز دائري	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 11 و 13.5 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ
سميدة	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12.5 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
الكسكس	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 12.5 و 14 درهم / كلغ	بين 12.5 و 14 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانية)	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 13.5 درهم / كلغ
الفول	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12.5 درهم / كلغ	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ
الشعيرة	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12.5 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
العدس	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 13 و 14 درهم / كلغ	بين 13 و 15.5 درهم / كلغ	بين 14 و 14.5 درهم / كلغ
الحمص	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 14 و 16 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 14 و 17 درهم / كلغ	بين 14 و 17 درهم / كلغ	بين 14 و 16.5 درهم / كلغ	بين 15 و 16.5 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ	بين 60 و 67.5 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 67.5 و 70 درهم / كلغ	بين 67.5 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ	بين 65 و 67.5 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 26 و 28 درهم / كلغ	بين 28 و 30 درهم / كلغ	بين 28 و 32 درهم / كلغ	بين 30 و 31 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 17 و 17.5 درهم / كلغ	بين 18 و 19.5 درهم / كلغ	بين 17 و 21 درهم / كلغ	بين 19 و 21 درهم / كلغ
لاداند (الدبك الحبشي)	بين 45 و 50 درهم / كلغ	بين 45 و 50 درهم / كلغ	بين 47.5 و 50 درهم / كلغ	بين 47.5 و 50 درهم / كلغ
البيض	بين 1 و 1.1 درهم للواحدة	بين 0.9 و 1 درهم للواحدة	بين 0.9 و 1.20 درهم للواحدة	بين 0.8 و 0.9 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ	بين 10.5 و 11 درهم / كلغ	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 11.5 و 12 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 24 و 30 درهم / كلغ	بين 24 و 30 درهم / كلغ	بين 24 و 25 درهم / كلغ
موز محلي	بين 10 و 11 درهم / كلغ	بين 9.5 و 10 درهم / كلغ	بين 9.5 و 10 درهم / كلغ	بين 9.5 و 10 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 15 و 17 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ
الحامض	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 4.5 و 5 درهم / كلغ	بين 3.5 و 5 درهم / كلغ	بين 3.5 و 5 درهم / كلغ
الماندرين (برتقال)	بين 3.75 و 5 درهم / كلغ	بين 3.75 و 4 درهم / كلغ	بين 3.75 و 5 درهم / كلغ	بين 3.75 و 5 درهم / كلغ
الفراولة	بين 14.5 و 15 درهم / كلغ	بين 14.5 و 15 درهم / كلغ	بين 14.5 و 15 درهم / كلغ	بين 17 و 18 درهم / كلغ

Agropole Béni Mellal: 10 nouvelles entreprises bénéficient de subventions au foncier

L'Economiste-11 /05/ 2022



Dix nouvelles entreprises vont bénéficier des subventions du Fonds régional d'appui à l'investissement et à la création de l'emploi au niveau de la plateforme industrielle intégrée "Agropole Béni Mellal". Des protocoles d'accords ont été signés en ce sens mardi 10 Mai 2022 par le président du Conseil régional Béni Mellal-Khénifra, Adil Barakat. Les entreprises planteront des unités de stockage, de conditionnement, d'emballage et de valorisation de produits agricoles locaux ainsi que de production d'équipement d'irrigation au niveau de l'Agropole. Elles bénéficieront de subventions au foncier à hauteur de 50% du prix global d'acquisition.

Ces projets, d'un investissement global de 78 millions de DH, visent à créer 166 emplois fixes. Ils font partie de 22 projets qui ont reçu l'aval de la Commission régionale unifiée de l'investissement (CRUI) pour bénéficier du Fonds régional d'appui à l'investissement et à la création de l'emploi au niveau de l'Agropole. D'un investissement global de 559 millions de DH, ces 22 projets devront créer 1.100 emplois fixes.

بسبب انخفاض أسعار الزيوت والحبوب.. "الفاو": تراجع طفيف في أسعار المواد الغذائية

أنا الخبر - 2022/05/06

بسبب انخفاض أسعار الزيوت والحبوب.. "الفاو": تراجع طفيف في أسعار المواد الغذائية، حيث أفادت منظمة "الفاو" بأن الأسعار العالمية للسلع الغذائية تراجعت في شهر أبريل بعد أن قفزت بصورة ملحوظة الشهر مارس، وذلك جراء انخفاض متواضع في أسعار الزيوت النباتية والحبوب. وقالت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، في تقرير إن مؤشرها لأسعار الأغذية سجل 158.5 نقاط في أبريل 2022، أي بانخفاض قدره 0.8 في المائة عن مستواه الأعلى على الإطلاق الذي سجله في مارس. وظل المؤشر، الذي يتتبع التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية لسلة من السلع الغذائية الأكثر تداولاً في التجارة، أعلى بنسبة 29.8 في المائة عما كان عليه في أبريل 2021.

وانخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت النباتية بنسبة 5.7 في المائة في أبريل، منتقصة تقريبا ثلث الزيادة المسجلة في مارس، حيث أدى تقنين الطلب إلى خفض أسعار زيت النخيل ودوار الشمس وفول الصويا. وخفضت المنظمة الأممية، توقعاتها للإنتاج العالمي إلى 782 مليون طن في 2022، من 784 مليونا توقعات سابقة في مارس. وعزت خفض تقديراتها لإنتاج القمح هذا العام إلى انخفاض متوقع بنسبة 20 بالمائة لموسم الحصاد في أوكرانيا، وتراجع إنتاج المغرب بسبب الجفاف.



الإقلاع الاقتصادي في المغرب يرهن بنعالي قطاعي السيارات والطائرات

هسبريس - 2022/05/01

يسعى المغرب إلى الخروج من الأزمة الحالية المرتبطة بالسياقات العالمية المتقلبة، عبر تحفيز قطاعات اقتصادية منتجة، مثل الطيران والسيارات والسياحة، من خلال جذب مستثمرين وإطلاق عروض تحفيزية. ويرهن المغرب على قطاعي السيارات والطائرات من أجل الخروج من أزمة "كورونا" وما خلفته من تداعيات سلبية أثرت على النشاط الاقتصادي، الذي تكبد خسائر فادحة، سيما على مستوى التصدير وكلفة الإنتاج. ولم يتوقف تأثير الجائحة على نشاط استيراد السيارات، بل امتد إلى قطاع استيراد قطع الغيار وأجزاء العربات، الذي تراجع بدوره بنسبة ناهزت 16 في المائة.

وانخفضت واردات قطع غيار السيارات من 18.76 مليار درهم سنة 2019 إلى 15.9 مليار درهم في السنة الماضية.

محمد جدي، المحلل والخبير الاقتصادي، قال إن "المغرب يعتمد بالأساس على إنتاج السيارات والطائرات، مرتكزا في ذلك على بنية تحتية قوية تطلب إنجازها عقدين من الزمن".

وأضاف، في تصريح لجريدة هسبريس الإلكترونية، أن المغرب يتوفر على يد مؤهلة ورخيصة ومدربة قادرة على خلق جو من المنافسة والابتكار، من مهندسين وتقنيين، مبرزا أنه "بفضل هذه الشروط سينتقل الاقتصاد الوطني من منتج لقيمة مضافة ضعيفة إلى منتج لقيمة مضافة كبيرة".

وأوضح المحلل الاقتصادي ذاته أن قطاعي السياحة والصناعة التقليدية يساهمان بـ 11 في المائة من الناتج الداخلي الخام، فيما تساهم الفلاحة التصديرية بجلب العملة الصعبة، مشيرا إلى أن الرهان على قطاع السيارات يمكن أن يخلق نوعا من التوازن.

وتابع قائلا إن المغرب يوجد ضمن الدول الثلاث على المستوى العالمي، بعد الهند والصين، فيما يخص صناعة السيارات وإنتاجها، مضيفا أن تصدير الفوسفات والأسمدة يجعل المغرب يستفيد من عملة صعبة.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن المغرب يجب أن يفتح على بعض المهن الجديدة مثل الرقمنة والتكنولوجيا الحديثة لأنها تساهم في خلق الثروة، وتعمل على توفير فرص الشغل للشباب.

الجمعية المغربية للمصدرين : تقديم قمة الاستثمار SelectUSA للمصدرين المغاربة

ماروك 24 - 2022/05/04



الـ 15 لاتفاقية التبادل الحر الموقعة بيننا في 2006. ويظل بلدنا مفتوحا في وجه الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك المقاولات المغربية التي ترغب في الانفتاح على أكبر سوق تجاري في العالم.

وانتهز القنصل العام للولايات المتحدة بالمغرب الفرصة للتذكير بأن التنوع يعد أحد عوامل قوة السوق الأمريكية، وهو ما يجعلها واعدة وأكثر جاذبية. وأكد البلاغ أن قمة الاستثمار "SelectUSA" تمثل فرصة لكل المقاولات المهتمة بالسوق الأمريكية، من أجل اكتشاف مناخ الأعمال السائد في البلاد عن قرب، مع الأخذ في الاعتبار بعض الحواجز التي يمكن أن تعيق مشاريعها الاستثمارية، من قبيل ارتفاع تكاليف النقل واليد العاملة.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه الصعوبات يمكن تجاوزها بفضل الانفتاح على أسواق مجاورة، واعدة بدورها، مثل المكسيك وكندا.

وكانت نسخة 2021 من هذه القمة عرفت مشاركة رئيس الولايات المتحدة الذي شدد، خلال كلمته الافتتاحية، على الأهمية التي تكتسيها قمة "SelectUSA" في ما يخص تحقيق الازدهار الاقتصادي للقوة العالمية الأولى.

وذكر البلاغ بأن القمة، التي عقدت افتراضيا، عرفت حضور 3400 مشارك ينتمون إلى أزيد من 80 سوقا دولية.

شكلت قمة الاستثمار SelectUSA ، التي ستعقد ما بين 26 و 29 يونيو المقبل بواشنطن، محور ندوة افتراضية نظمتها مؤخرا الجمعية المغربية للمصدرين (ASMEX) ، بشراكة مع القنصلية العامة للولايات المتحدة الأمريكية.

وأكد بلاغ للجمعية المغربية للمصدرين أن هذا اللقاء، الموجه أساسا للأعضاء والمقاولات الطامحة للتصدير نحو الولايات المتحدة أو الاستثمار فيها، شهد حضور لورانس راندولف، القنصل العام للولايات المتحدة بالمغرب، بالإضافة إلى عدد من ممثلي القنصلية الأمريكية.

وتعد قمة SelectUSA من أبرز التظاهرات السنوية الهادفة إلى الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر بالولايات المتحدة. كما أن لها قدرة كبيرة على التعبئة إذ تشهد سنويا مشاركة مستثمرين من جميع أنحاء العالم، بهدف الاطلاع على فرص الاستثمار الهائلة المتاحة بالولايات المتحدة، كما تمكن من خلق فرص للتواصل المباشر بين المستثمرين ومنظمات التنمية الاقتصادية الأمريكية.

ونقل البلاغ، عن السيد راندولف قوله، إن "الولايات المتحدة والمغرب يرتبطان بعلاقات تاريخية (...). هذه العلاقة المتميزة تجعل من المغرب شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني. وقد كان من دواعي سرورنا الاحتفال خلال السنة الماضية بالذكرى



دراسة تقلل من تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على تزويد المغرب بالقمح

هسبريس - 2022/05/07

وفي المقابل، تأثر المغرب بشكل كبير بتداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا في مجال الطاقة؛ لكونه، إلى جانب تونس وموريتانيا، بلدا مستوردا للغاز والبتترول، بينما كان تأثير الحرب إيجابيا على الجزائر وليبيا اللتين تعتبران مصدرين كبيرين للغاز والبتترول.

وأوردت الدراسة التي أنجزها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات أن المغرب سيكون عليه، إلى جانب تونس وموريتانيا، تأثير مباشر للحرب الروسية الأوكرانية في مجال الطاقة، حيث ارتفع سعر برميل النفط إلى مستويات قياسية متجاوزا حاجز 100 دولار.

واستنادا إلى الوثيقة نفسها، فإن ارتفاع أسعار الطاقة بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية كان له أثر سلبي على تونس والمغرب، معتبرة أن سعر البنزين في المغرب شهد "ارتفاعا هائلا، حيث زاد بنسبة 21.2 في المائة، بينما ارتفع سعر الكازوال بنسبة 46.3 في المائة خلال شهر أبريل الماضي.

وتوقفت الدراسة عند التهريب عبر المسالك الحدودية بين البلدان المغربية، منبهة إلى أن الانتشار الواسع للاقتصاد الموازي والتجارة الموازية سيساهم في إخفاق كل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في تغطية العجز في المواد الأولية والمدعمة وتفاوت في أسعار المواد الغذائية بين دول المغرب الكبير؛ وهو ما سيعمق من أزمة الغذاء في المنطقة، "وسيقلق الكثير من المشاكل، لأن تفاوت الأسعار سيشجع التجارة الموازية".

وأوصت الدراسة بضرورة عدم اقتصر الجهود المبذولة للقضاء على التهريب على تعزيز أمن الحدود؛ بل يجب معالجة الأسباب الجذرية للظاهرة، داعية البلدان المتضررة إلى اعتماد توجه إقليمي يعالج عوامل مثل الفوارق في الأسعار، من خلال اعتماد نظام ضريبي مشترك ومراجعة أنظم الدعم وتعزيز إمكانية تتبع المنتجات المدعومة في البلدان المعنية.

أظهرت دراسة أنجزها المعهد العربي لرؤساء المؤسسات حول تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على دول المغرب الكبير أن المغرب قد يكون أقل تأثرا بأزمة الحبوب الناجمة عن الحرب المذكورة، مقارنة مع باقي البلدان الأخرى في المنطقة المغربية.

وعزت الدراسة هذا الاستنتاج إلى أن المغرب يستورد 22 في المائة فقط من وارداته من القمح من روسيا وأوكرانيا، بينما تأتي وارداته الأساسية من هذه المادة من فرنسا وكندا وألمانيا.

وأشارت الوثيقة إلى أن المغرب يدعم سعر القمح لحماية المخازن والمستهلكين من التقلبات المفرطة في الأسواق العالمية، حيث سجلت تكلفة الدعم ارتفاعا بعد قرار الحكومة الأخير مضاعفة ميزانيتها ثلاث مرات لدعم الدقيق.

وتأتي فرنسا في مقدمة البلدان المزودة للمغرب بالقمح، إذ استورد منها 31 في المائة من حاجياته في 2020-2021، وتأتي بعدها كندا بنسبة 24.4 في المائة، ثم أوكرانيا بنسبة 15.3 في المائة، فروسيا بنسبة 7.07 في المائة، بينما تمثل نسبة واردات المغرب من القمح القادمة من ألمانيا 6.94 في المائة. ويتضح من المعطيات الواردة في الدراسة أن ثلاث دول مغربية تعتمد بالأساس على القمح الروسي والأوكراني، حيث تصل نسبة واردات ليبيا من هذين البلدين إلى 59.3 في المائة، وتستورد منهما تونس 46.21 في المائة، بينما تصل نسبة واردات موريتانيا منهما إلى 42.14 في المائة.

وتعتمد الجزائر بشكل رئيسي في توفير حاجياتها من القمح على فرنسا، بنسبة 54.2 في المائة؛ غير أن الحكومة الجزائرية أوقفت شراء القمح من فرنسا، بعد خلاف دبلوماسي بينهما في أواخر عام 2021.

اتفاق مع إدارة الجمارك ينهي معاناة مستوردي قطع الغيار المستعمل مع مشاكل التعشير

الصحراء المغربية - 2022/05/09

وأضاف عادل الراشدي، في تصريح لـ"الصحراء المغربية"، أن المهنيين عاشوا خلال الشهور الأخيرة عدة مشاكل بميناء الدار البيضاء، بخصوص التقييم الجمركي لأجزاء السيارات، مشيرا إلى أن الإدارة المركزية تفهمت مطالبهم، وعملت على تشكيل لجنة عقدت عدة اجتماعات وفق مقاربة تشاركية، خلصت إلى مقترح تحيين القيمة بالكيلوغرام عند الاستيراد، وهو ما سيخلق جوا للمنافسة الشريفة، بتفعيل مبدأ العدالة الجبائية.

وذكر أن الاتفاق الذي جرى التوصل إليه لقي ترحيبا من لدن مهنيي القطاع، الذين أبدوا استعدادا كبيرا للتعاون مع إدارة الجمارك لتجاوز كل المشاكل . من جهة أخرى، دعت الفيدرالية الوطنية لمستوردي وبائعي قطع الغيار للاتحاد العام للمقاولات والمهنيين كافة المهنيين من مستوردي وبائعي قطع الغيار المستعمل إلى الالتزام بما تم الاتفاق عليه ما بين الإدارة العامة للجمارك والفيدرالية الوطنية، والعمل على إنجاح هذا الورش الإصلاحي الذي من خلاله سيتم القطع مع مجموعة من المشاكل والعراقيل التي كانت تواجه المستوردين سابقا.

يشار إلى أن مستوردي وبائعي قطع الغيار المستعمل بجهة الدار البيضاء - سطات نددوا في وقت سابق بقرار الإدارة الجهوية للجمارك لجهة الدار البيضاء - سطات، المتمثل في تغيير عملية تعشير جزئي الكروب والكيلاص الخاصين بالمحرك، ومضاعفة قيمتها بشكل كبير .

وأعلن المهنيون أن تعرفة التعشير ارتفعت من حوالي 1400 درهم، وتضاعفت بشكل خيالي لتصل إلى حوالي 9000 درهم علما أن ثمن تعشير محرك كامل يصل إلى حوالي 4500 درهم، ما أدى بعدد من المستوردين إلى إعلان إفلاسهم بعد ضغط الجمارك عليهم من أجل أداء التعشير تبعا للقرار الجديد . كما تحدثوا عن تراكم سلع في تلك الفترة داخل مجموعة من الحاويات بميناء الدار البيضاء لم يستطع أصحابها تعشيرها تبعا لهذه السومة الكبيرة، بعدما قرر أصحابها التخلي عنها لأن قيمة تعشيرها مع الغرامات المترتبة أصبحت تفوق ثمنها.



وصلت الفيدرالية الوطنية لمستوردي وبائعي قطع الغيار المستعمل للاتحاد العام للمقاولات والمهنيين إلى اتفاق مع الإدارة المركزية للجمارك يقضي باعتماد نظام جديد للتعشير الجمركي لتجاوز جميع العراقيل والصعوبات وتبسيط المساطر أمامهم، بعدما واجهوا مشاكل كبيرة خلال الشهور الأخيرة، خصوصا على مستوى ميناء الدار البيضاء .

وينص الاتفاق، الذي سيجري تفعيله ابتداء من يوم الاثنين 09 ماي 2022، على تحيين عمليات المراقبة ومؤشرات تقييم قطع الغيار المستعمل للعربات ذات الوزن الخفيف عبر تمتيع مستوردي هذه السلع من الاستفادة من التسهيلات فيما يخص عملية المراقبة، والانتقال إلى اعتماد القيمة بالكيلوغرام عند الاستيراد عوض التقييم بالوحدة المعمول بها حاليا من أجل خلق جو من المنافسة الشريفة والمساواة الجبائية.

بالمقابل، يلتزم مستوردو قطع الغيار المستعمل ومعشروهم، حسب بلاغ للفدرالية، بضرورة التصريح في الخانة 38 من بيان الاستيراد بأن قطع الغيار المستورد مستعملة للعربات الخفيفة، والتصريح بالعدد والوزن الصحيحين لكل صنف من البضائع، وكذا الوزن الاجمالي لمجموع البضاعة.

كما يلتزمون بوضع علامة في خانة (OCCASION) على مستوى البيان الجمركي، وإرفاق الوثائق الضرورية لإتمام الاجراءات الجمركية بالنسبة للبضائع الخاضعة لقيود أو لضوابط الجودة.

وجرى حسب البلاغ ذاته، الاتفاق ما بين الإدارة المركزية للجمارك والفيدرالية الوطنية لمستوردي وبائعي قطع الغيار للاتحاد العام للمقاولات والمهنيين على تحديد تاريخ 09 ماي 2022 لانطلاق العمل باعتماد هذا النظام الجديد، كما تم الاتفاق بين الطرفين على تحديد مدة 03 أشهر لعقد اجتماع لتقييم التجربة لتجاوز كل الصعوبات.

وذكر البلاغ ذاته أن الطرفان التزما كل من جهته، أن تعمل الفيدرالية من خلال منخرطها ومنتسبيها على ضمان نجاح هذا الورش، في حين ألا تغير إدارة الجمارك قيم البضائع إلا بعد استشارة الفيدرالية.

وقال عادل الراشدي، نائب رئيس الفيدرالية الجهوية لمستوردي وبائعي قطع الغيار المستعمل بجهة الدار البيضاء - سطات، والناطق الرسمي باسم الفدرالية، إن الاتفاق جاء تنويفا لسلسلة من الاجتماعات مع الإدارة المركزية، منوها بإيجاب كبير بروح المسؤولية والوطنية الصادقة التي لمسها المهنيون لدى المدير العام لإدارة الجمارك، وحرصه على تنزيل المقاربة التشاركية إلى جانب باقي مسؤولي الإدارة لتجاوز جميع العراقيل والصعوبات وتبسيط المساطر .

السيد مزور : المغرب يطمح إلى أن يصبح المنصة الصناعية الخالية من الكربون الأكثر تنافسية في العالم

ماروك 24 - 2022/05/14



تهدف إلى الحصول على أداة تمكن من التواصل بشأن المؤهلات التي يتوفر عليها المغرب كمنصة للاستثمار والتصدير.

كما تطرق السيد الباري للتحديات الحالية التي تواجه العالم في السياق الدولي لما بعد كوفيد، والذي يتميز بالخصوص بإعادة تشكيل سلاسل القيمة وحالة الطوارئ المناخية، مؤكداً، في هذا الصدد، على ضرورة تشجيع الإنتاج الوطني وتقليص التبعية الإقليمية، بما في ذلك إنتاج خال من الكربون.

وفرض منتدى أعمال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمنعقد بالموازاة مع جمعه العام الـ31، نفسه كمنصة مناسبة لاستكشاف فرص الاستثمار وعقد علاقات تجارية مستدامة.

وانعقد بمراكش الجمع العام الـ31 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي جمع ممثلين عن 73 بلداً ومستثمرين مؤسستين بالبنك، من بينهم المغرب.

وشكل هذا الجمع العام، الأول من نوعه حضورياً للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، منذ اجتماع سرايفو سنة 2019، والمنعقد تحت شعار "رفع التحديات في عالم مضطرب"، مناسبة للنقاش حول التحديات العالمية من قبيل دعم النمو الاقتصادي، ومكافحة التغيرات المناخية، وتعزيز مناخ الأعمال ضمن مناطق استثمار البنك.

أكد وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، الخميس 13 ماي بمراكش، أن المغرب يطمح خلال السنوات المقبلة إلى أن يصبح المنصة الصناعية الأكثر تنافسية في العالم من حيث الطاقات الخضراء.

وأوضح السيد مزور، خلال جلسة عقدت في إطار منتدى أعمال البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تحت شعار "مناخ الأعمال في المغرب تحت العلامة الجديدة (المغرب الآن)"، أن هذا الطموح يمكن تحقيقه بفضل قدرة المملكة على إنتاج الطاقة النظيفة؛ والتي تعد واحدة من أهم ثلاث طاقات في العالم.

وأضاف أن المغرب قام بالفعل بترسيخ مكانته كقاعدة صناعية مرجعية خالية من الكربون في المنطقة، مسلطاً الضوء على التغييرات العميقة التي عرفها البلاد في مجال النمو الشامل والمستدام.

وأبرز الوزير، في هذا الصدد، الإنجازات التي حققتها المملكة لوضع الطاقات النظيفة في صميم تنافسية الاقتصاد الصناعي والاقتصاد الوطني، مثنياً، في هذا الصدد، الجهود المبذولة في مجال التكوين والمواكبة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص لدعم الاستثمار في هذا القطاع.

من جهته، أشار المدير العام للوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات والصادرات، يوسف الباري، إلى أن علامة "المغرب الآن"، التي تم إطلاقها في أكتوبر الماضي في إطار المعرض العالمي 2020 (إكسبو دبي)،

عقار صناعي: إطلاق منصة إلكترونية جديدة في المغرب

مغرس - 2022/05/17

الذي يستجيب لاحتياجاتهم والتعبير عن اهتمامهم بالعروض المختارة.

من جهة أخرى، ستمكن هذه المنصة الإلكترونية الجديدة الوزارة من تعزيز جاذبية العقار الصناعي الوطنية ودعم قدرته التنافسية الدولية ومواكبة المستثمرين المحتملين في بلورة مشاريعهم.

وبذلك، سيتم تمكين الوزارة من آلية للمتابعة الدائمة والتحليل الاستراتيجي لتطور العقار الصناعي، الأمر الذي سيساعدها في اتخاذ القرارات ووضع مخططات العمل، لا سيما في ما يتعلق بالتخطيط وتدبير البنيات التحتية الصناعية.

وبهذه المناسبة، أبرز مزور أن هذه الدينامية الجديدة المنبثقة عن هذه الشراكة ستساهم في بروز مشاريع ضخمة تستجيب للتحديات الرئيسية للصناعة، لا سيما في ما يتعلق بإزالة الكربون الصناعي، والتنمية المرنة والشاملة والمستدامة، وكذا تفعيل أولويات النموذج التنموي الجديد للمملكة.

وقال إنها "ستساهم بلا شك في تحقيق هدفنا المتمثل في جعل المغرب القاعدة الصناعية الخالية من الكربون، الأكثر تنافسية في العالم."

وفي سياق متصل، شدد مولر على أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستقدم دعماً قوياً لتفعيل إطار التعاون للأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، الذي يساهم بشكل مباشر في النموذج التنموي الجديد للمغرب.

وأبرز أنه "في الوقت الذي نكثف فيه تعاوننا مع باقي وكالات الأمم المتحدة، فإن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ستستخدم منصة شراكتها لدعم المغرب في مجال الطاقة المتجددة، والاقتصادات الدائرية، والصناعة التي تعتمد على البيانات لتحقيق الأهداف الطموحة لإزالة الكربون من القطاع الصناعي، وكذا تحقيق أهداف التنمية المستدامة."

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى تطوير هذه المنصة الإلكترونية الجديدة، فإن اتفاقية الشراكة المبرمة بين وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تشمل مشروعين آخرين، يتعلقان ببرنامج تعزيز قدرات الأطراف المعنية بالعقار الصناعي، بهدف دعمها في

دمج مفاهيم تنمية المناطق الصناعية المستدامة في ممارسة مهامها.

ويتعلق المشروع الثاني بإجراء تشخيص للمناطق الصناعية في المغرب، لتوفير معلومات عن خصائصها وأدائها وطريقة تدبيرها، فضلا عن العوائق وأوجه القصور التي تعاني منها، وسيساهم هذا التشخيص في اقتراح توصيات لتحسين أداء هذه المناطق.



جرى يوم الإثنين 16 ماي 2022 بالرباط إطلاق منصة إلكترونية جديدة مخصصة للعقار الصناعي بالمغرب، تروم تعزيز جاذبية العقار الصناعي الوطني، ودعم تنافسيته الدولية.

وقد تم إطلاق هذه المنصة، في حفل ترأسه وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، والمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)، جيرد مولر، والمديرة العامة لوكالة حساب تحدي الألفية - المغرب، مليكة العسري، والمديرة المقيمة لمؤسسة تحدي الألفية في المغرب، كاري موناهان. ويشكل تطوير هذه المنصة، التي تندرج في إطار تفعيل اتفاقية الشراكة بشأن تصميم وتنفيذ برنامج المساعدة التقنية وبناء القدرات في ما يتعلق بالعقار الصناعي في المغرب، المبرمة في 12 أكتوبر 2020 بين وكالة حساب تحدي الألفية - المغرب ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ثمرة للتوافق القائم بين برنامجي التعاون، في إشارة إلى "الاتفاق الثاني" المبرم بين حكومتي المغرب والولايات المتحدة، ممثلة بمؤسسة تحدي الألفية وبرنامج الشراكة بين الدول، الموقع في 26 مارس 2019 بين وزارة الصناعة والتجارة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

ويتوخى أن تشكل هذه المنصة الجديدة منظومة معلوماتية مركزية للبيانات حول المناطق الصناعية المهيأة بجميع أنحاء التراب الوطني، بهدف توضيح عملية اتخاذ القرار بالنسبة لمختلف المستخدمين، ولا سيما المؤسسات والمستثمرين المحتملين، في مجالات التخطيط والتطوير وتدبير المناطق الصناعية.

وفي هذا الصدد، تروم المنصة، التي تم إحداثها بدعم من مطوري ومدبري المناطق الصناعية، تزويد المستثمرين الصناعيين، المغاربة والأجانب، بمعلومات واضحة ومحيطة ودقيقة عن عروض العقار الصناعي، وخصوصياته، لا سيما على مستوى المساحة والموقع والعروض التجارية والخدمات المقدمة، مما سيساعد المستثمرين على تحديد العقار الصناعي

رياض مزور .. المغرب أحد البلدان الأكثر تنافسية في العالم

هبة بريس - 2022/05/20



أكد وزير الصناعة والتجارة رياض مزور أن المغرب يتموقع، على المستوى الصناعي، كأحد البلدان الأكثر تنافسية في العالم.

وخلال مداخلة له في ندوة نظمتها "جمعية تطوير المسيرين (APD)"، الخميس 19 بالدار البيضاء، حول التوجهات الجديدة للسياسة الصناعية المغربية، أشار السيد مزور إلى أن المملكة تتوفر على "استراتيجية صناعية واضحة ومحددة بطريقة جيدة". وقال إن الاستراتيجية الصناعية للمغرب، التي تتمحور حول السيادة الصناعية وتموقع البلاد كقطب إقليمي، تركز كذلك على قدرة الموارد البشرية الوطنية على مواجهة جميع التحديات وجذب المستثمرين من جميع أنحاء العالم.

وأشار الوزير إلى أن المغرب، في ظل القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، شهد سلسلة من الاستراتيجيات الصناعية (مخطط الإقلاع الصناعي 2005-2009، الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي 2009-2014، مخطط التسريع الصناعي 2014-2020 ومخطط الإنعاش الصناعي 2021-2023)، مكنته من التوقيع كقطب تنافسي على الصعيد الإقليمي.

وسجل أن المسار الصناعي للمغرب يسير على ثلاث مراحل، وهي استراتيجية "التركيز على التكلفة (Cost-Focus)" التي جعلت من الممكن إرساء أسس للمغرب الصناعي الحديث، واستراتيجية "الريادة من خلال التكلفة (Cost-leadership)" التي تركز على مخطط التسريع الصناعي في أفق تموقع المملكة كوجهة ذات "أفضل قيمة (Best Value)". وذكر بأن دينامية مخطط التسريع الصناعي جعلت من الممكن تجاوز هدف إحداث مناصب الشغل لعام 2020 مع تسجيل حجم صادرات يفوق 122 مليار درهم بين عامي 2014 و2021.

أسواق الدجاج نشعلت من جديد وأسعار ثلاثين درهما للكيلو

مغرس - 2022/05/17

لم تكف أسعار الدواجن عن الارتفاع، في الفترة الأخيرة في المغرب، رغم انخفاضها النسبي في الأسابيع الماضية إلا أنها عاودت الصعود من جديد، إذ فوجئت أسر كثيرة في الساعات الماضية من الزيادة المرتفعة لأسعار الدجاج في الأسواق وبلغها مستويات قياسية، وسط جدل حول عوامل ارتفاع سعرها بحوالي 40 في المائة، وهو ما يفوق القدرة الشرائية لمعظم هذه الأسر. وتعرف أنواع الدجاج بالأسواق ب"الرومي" الذي بلغ سعره حوالي 25 درهم للكيلوغرام الواحد، فيما النوع الثاني "الكروازي" وصل سعره حدود 16 درهم، بعدما كان لا يتجاوز سعره 11 درهم في أقصى الحالات. فيما الدجاج "البلدي" فسعره بلغ 80 درهم قابلة للارتفاع.

زيادة اعتبرها المواطنون والباعة على حد سواء أنها كبيرة وتفق قدرتهم الشرائية، خاصة وأن النظام الغذائي في المغرب يرتكز بالأساس على اللحوم البيضاء والخضروات. بينما يتخوف كثيرون من أن تواصل أسعار الدجاج ارتفاعها على اعتبار أن فصل الصيف على الأبواب وما يعرفه الفصل من إقامة للحفلات والأعراس.

وسبق للجمعية المغربية لمربي الدواجن أن عبرت في كثير من المناسبات عن تخوفها من استمرار استنزاف مالية المربين طوال الشهور الماضية، وتداعياته على قدرتهم في الاستمرار في الإنتاج، ما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار الذي أعادت أسبابه إلى ارتفاع أسعار مواد الأعلاف وتكاليف النقل. ويغطي القطاع حاليا 100% من متطلبات لحوم الدواجن، و100% من متطلبات استهلاك البيض، ويقدر استهلاك الفرد في السنة من اللحوم البيضاء بحوالي 22.1 كيلوغراما و195 بيضة. ويعتبر قطاع الدواجن قطاع خاص مائة بالمائة، ويتوفر المغرب على مراكز تكوين مهني، وراكم رواده خبرة واسعة.

ويستورد المغرب الدجاجات الأمهات من إسبانيا وفرنسا وبريطانيا عمرها يوم واحد، فيما يصدر البيض المعد للتفقيس نحو الغرب الأفريقي.

تربية الدواجن بالمغرب قطاع مقنن ويخضع لمقتضيات قانونية متعلقة بالوقاية الصحية لتربية الطيور الداجنة ومراقبة إنتاج وتسويق منتوجاتها، وحسب معطيات الوكالة الوطنية للسلامة الصحية يبلغ عدد الوحدات المرخصة 251 وحدة الدجاجات البيضاء، 59 وحدات التفقيس، 7626 دجاج اللحم، 885 ديك رومي، 230 الأمهات، و3100 رخصة لوسائل نقل، ويسهر على هذا التأطير أكثر من 700 طبيب بيطري معتمد في جميع مناطق الإنتاج.

Exploitation des taxis : de nouvelles mesures prises par le ministère de l'Intérieur

LEBRIEF.MA-04/05/2022



Le ministère de l'Intérieur a annoncé une série de mesures visant à mettre de l'ordre dans le secteur des taxis. Dans une circulaire adressée aux walis et gouverneurs, le ministère précise que seuls les conducteurs professionnels, titulaires d'un permis de confiance et de la carte de conducteur professionnel sont habilités à conclure des contrats de délégation des permis d'exploitation des taxis avec les bénéficiaires des agréments. Les contrats en vigueur actuellement, conclus avec les non professionnels, ne devront pas être renouvelés, souligne le département géré par Abdelouafi Laftit.

Rappelant que les nouvelles mesures sont annoncées après une série de consultations, aux niveaux central et local, avec les représentants de conducteurs et des exploitants de taxis. Le ministère de l'Intérieur a appelé à la mise en place de contrats standards pour encadrer les relations entre l'exploitant de l'agrément et le conducteur du taxi. «Les exploitants sont dans l'obligation de déclarer les noms des conducteurs auprès des autorités provinciales», précise le document. Autre mesure importante annoncée par le ministère de l'Intérieur : la limitation du nombre d'agrément exploités par les personnes physiques à un seul.

Une période transitoire d'une durée d'une année sera mise en œuvre afin de permettre aux exploitants actuels de régulariser leur situation. Ils devront s'organiser en société pour pouvoir exploiter d'autres agréments, lit-on sur le document du ministère. S'agissant des professionnels du secteur véritablement en activité, la tutelle envisage leur recensement à travers un système de pointage automatique. Dans le même sens, il sera procédé à l'annulation des permis de confiance non utilisés et à la poursuite de la généralisation de ce type de permis et de la carte professionnelle.

Le ministère prévoit par ailleurs de nouvelles conditions pour accéder à la profession de conducteur de taxi. L'attribution des permis de confiance devra obéir aux besoins logiques exprimés au niveau de chaque province, souligne le ministère. Il insiste sur l'importance de la révision des programmes et de la durée de formation. Pour accompagner l'ensemble de ces mesures, il a été procédé à la mise à jour du Système d'information de la gestion du transport par taxi (SIGTT), précise le ministère de l'Intérieur.

Phosphates: les exportations marocaines ont doublé à fin mars

Lesiteinfo -04/05/2022

Les exportations marocaines des phosphates et dérivés ont presque doublé pour atteindre 24,54 milliards de dirhams (MMDH) à fin mars dernier contre 13,43 MMDH à fin mars 2021, selon l'Office des changes.

Cette évolution fait suite, principalement, à l'augmentation des ventes des engrais naturels et chimiques (+7,75 MMDH) due à l'effet prix qui a plus que doublé (7.319 DH/T à fin mars 2022 contre 3.116 DH/T à fin mars 2021), explique l'Office dans sa récente note sur les indicateurs mensuels des échanges extérieurs, notant qu'en revanche, les quantités exportées baissent de 17,8%.

En parallèle, les exportations du secteur agricole et agroalimentaire se sont situées à 24,37 MMDH à fin mars 2022 contre 21,20 MMDH durant la même période de l'année précédente, soit une augmentation de 14,9%. Cette évolution s'explique par la hausse simultanée des ventes de l'industrie alimentaire (+27,4%) et de l'agriculture, sylviculture et chasse (+5,7%).

De leur côté, les exportations du textile et cuir se sont accrues de 32,3% au titre du premier trimestre de l'année 2022, un niveau au plus haut durant la même période au cours des cinq dernières années, alors que les ventes du secteur de l'aéronautique ont affiché un accroissement de 53% s'élevant à 5,17 MMDH contre 3,38 MMDH une année auparavant.

L'Office des changes indique par ailleurs, qu'à fin mars 2022, les exportations de marchandises se sont établies à 99,98 MMDH contre 77,526 MMDH un an auparavant, soit une hausse de 29%, ajoutant que cet accroissement a concerné la totalité des secteurs, essentiellement, les phosphates et dérivés, le secteur de l'agriculture et agroalimentaire et celui du textile et cuir.



E-commerce : L'activité enregistre des chiffres sans précédent

L'Opinion-05/05/2022

Ryad Mezzour, ministre de l'Industrie et du Commerce, a déclaré que le secteur de l'E-commerce au Maroc a connu un développement très rapide. Au cours de l'année écoulée, 20,7 millions opérations de paiement en ligne ont eu lieu, pour s'établir à 7,7 milliards de dirhams (MMDH).

Lors d'une réponse à une question écrite à la Chambre du parlement, le ministre a indiqué que le nombre des transferts électroniques est en augmentation de 45% par rapport à 28% l'année précédente en matière de la valeur globale des paiements électroniques réalisés, notant que la crise sanitaire causée par la pandémie de Coronavirus a contribué au renforcement et à la prospérité de ce modèle d'affaires commercial.

Selon une étude menée par l'Agence nationale de réglementation des télécommunications en 2020, 84 % des Marocains vivant en milieu urbain confirment que les changements découlant de la pandémie concernant l'utilisation des moyens numériques ne disparaîtront pas et seront permanents.

M. Mezzour a signalé que le ministère travaillait depuis un moment pour pouvoir accompagner le rythme de la digitalisation du secteur du commerce et en particulier les commerçants, à travers une série de projets. Il s'agit notamment de « Créer un carrefour pour accueillir et accélérer la croissance des entreprises émergentes dans le secteur de l'e-commerce afin de développer des solutions numériques adaptées aux besoins des commerçants en partenariat avec l'Université Mohammed VI Polytechnique (UM6P) ».

Il a souligné que « ce centre vise à accompagner en 2023, près de 100 entreprises émergentes en fournissant des solutions

numériques innovantes pour le commerce de proximité qui nécessitent des outils numériques simples et accessibles contribuant à leur modernisation et à leur valeur ajoutée ». Parmi les projets mentionnés par le ministre figure l'annonce de la « Demande d'intérêt pour les porteurs de projet » le jeudi 7 avril 2022. Le processus d'accompagnement commencera à partir de l'étape de la conceptualisation de l'idée et du prototypage, jusqu'à la phase du marketing et d'accélération de la croissance », puis « la mise en place d'offres pour digitaliser le commerce de proximité en partenariat avec l'Agence de développement digital (ADD) dans le but de renforcer la compétitivité des commerçants de proximité, et l'acquisition de compétences digital pratiques par les commerçants via des formations concentrées sur l'utilisation des technologies de l'information et des mécanismes de marketing digital », ainsi que « le développement de programmes de formation pour les commerçants en partenariat avec les associations professionnelles des commerçants et les Chambres de Commerce, d'Industrie et de services ».

« Dans le cadre de la Stratégie Nationale d'Inclusion Financière, le ministère, avec les différents intervenant, est engagé à lancer et à encourager le paiement mobile », a déclaré M. Mezzour.

En ce qui concerne les moyens de protection du marché national contre certains produits de nature à porter atteinte à la sécurité nationale, M. le ministre a indiqué que « la loi n° 13.89 sur le commerce extérieur et ses textes d'application permet l'établissement de procédures de restriction à l'importation pour maintenir la sécurité nationale ».



Tanger se dote de son premier festival international du shopping

Aujourd'hui LE MAROC-05/05/2022

Il se tiendra du 2 au 31 décembre 2022

L'idée des organisateurs est de réussir cette première édition et d'en faire un grand événement commercial annuel permettant d'attirer une très importante clientèle parmi les Tangérois et les visiteurs de la ville.

Redynamiser les centres et les quartiers commerciaux de Tanger avec des animations pour donner une ambiance festive et plus conviviale à la ville. C'est le principal objectif du premier festival international du shopping, prévu du 2 au 31 décembre 2022. En tant qu'initiatrice de cette première édition, la Chambre du commerce, d'industrie et de services de Tanger-Tétouan-Al Hoceima (CCIS-TTA) a opté pour une démarche participative pour la préparation de ce grand événement commercial.

Les membres de la Chambre ont tenu, sous la présidence d'Abdellatif Afilal, une série de rencontres de consultation avec les intervenants concernés, dont les représentants du tourisme et du commerce locaux, pour recueillir leurs avis et propositions concernant ce festival. L'idée des organisateurs est de réussir cette première édition et d'en faire un grand événement commercial annuel permettant d'attirer une très importante clientèle parmi les Tangérois et les visiteurs de la ville. D'autant plus que Tanger a connu ces dernières années une véritable amélioration de ses infrastructures du commerce et hôtelière pour la tenue ce genre de rendez-vous.

Faire de Tanger un haut lieu touristique et du shopping

Constitués généralement des ligues et des associations des acteurs touristiques et des commerçants, les participants à ces rencontres consultatives ont approuvé la date de la tenue de cet événement, qui connaît généralement, à l'exception des fêtes de fin d'année, une récession économique au niveau local.

Ils ont souligné l'importance de ce premier festival permettant d'aider les secteurs les plus touchés par la crise liée à la pandémie, en l'occurrence le commerce et le tourisme, de mieux reprendre leurs activités et renflouer leurs caisses pendant cette période de l'année.

Et vu l'importance de ce festival pour faire de Tanger un haut lieu touristique et du shopping, les membres du bureau de la CCIS-TTA se sont réunis dans le cadre des rencontres consultatives menées par la Chambre, avec Najib Chairi, président de l'Association régionale du transport touristique, Saad Abassi, représentant de l'Institut supérieur international de tourisme de Tanger, et Soufiane Zanifi, directeur d'une société de communication, qui ont fait part de la nécessité de l'implication de toutes les composantes et parties prenantes de la ville du détroit, notamment les acteurs économiques, les commerçants, les agences de voyages, les hôtels, les restaurants, les centres commerciaux, ..., pour la réussite de cette première édition.

Une campagne pour faire connaître ce rendez-vous

A l'instar de grands événements commerciaux internationaux, les participants ont souligné l'importance de l'organisation d'une campagne de communication et de médiatisation pour faire connaître ce rendez-vous au grand public aussi bien au Maroc qu'à l'étranger. Ils ont insisté sur la nécessité du respect des spécificités de la région du Nord dans l'organisation de cette manifestation. Les participants ont également souligné l'importance du choix du mois de décembre pour la tenue de cet événement, permettant d'aider les professionnels à améliorer leurs activités et augmenter leurs ventes pendant cette période de l'année.

Emploi au Maroc : entre baisse de chômage et recours à l'entrepreneuriat

LEBRIEF.MA-09/05/2022

La période post-Covid a été marquée par une redynamisation du marché de l'emploi au Maroc. La perception de l'activité professionnelle change graduellement chez les jeunes, qui recourent de plus en plus à l'entrepreneuriat. Selon le Haut-Commissariat au plan (HCP), au cours du premier trimestre de l'année 2022, le taux de chômage est passé de 12,5% à 12,1% au niveau national. Avec une baisse de 68.000 chômeurs, le volume du chômage au Maroc a atteint 1.466.000 personnes. Alors, quel est le lien entre la baisse du chômage et le recours à l'entrepreneuriat ?



Les dernières données publiées par le Haut-Commissariat au plan (HCP) relatives à l'emploi montrent une légère baisse du taux de chômage. Passée de 12,5% à 12,1%, au cours du premier trimestre de l'année 2022, cette légère baisse intervient en faveur de la dynamique observée depuis plus de neuf mois dans la majorité des secteurs productifs. Ainsi, plusieurs secteurs ont créé des emplois, notamment 85.000 postes au niveau des services, 29.000 pour le Bâtiment et travaux publics (BTP) et 13.000 pour l'industrie. Toutefois, le secteur de l'agriculture, forêt et pêche a perdu 183.000 emplois.

Aujourd'hui, l'accès au marché de l'emploi n'est plus limité aux secteurs public ou privé. Au Maroc, la stratégie gouvernementale pour booster l'écosystème de l'entrepreneuriat encourage les porteurs de projets à se lancer dans ce défi. La promotion de l'entrepreneuriat a été donc mise au cœur du Nouveau modèle de développement (NMD). Outre les nouvelles recommandations du NMD, plusieurs initiatives ont été prises pour soutenir l'entrepreneuriat dans le pays.

La facilitation des démarches administratives et l'accès au financement sont devenus un axe majeur du plan de relance de l'économie nationale. Que ce soit auprès des banques, via les programmes gouvernementaux ou des emprunts, les sources de financement ne représentent plus un blocage pour les personnes intéressées. Il faut rappeler également que la majorité des études montrent que les sociétés entrepreneuriales sont celles qui créent le plus de richesse et de valeur.

Entrepreneuriat : le refuge des idées innovantes

Pour appuyer les jeunes porteurs de projets et consolider l'économie nationale, le gouvernement a adopté plusieurs dispositifs pour encourager l'entrepreneuriat. Selon le rapport « Global entrepreneurship monitoring » de 2018, plus de 100.000 entreprises ont été créées entre 2017-2019, et plus de 58.000 en 2021. Soit un chiffre record ! Pour les programmes de financement, les facilités mises en place, attirent de plus en plus les porteurs d'idées.

À titre d'exemple, Intelaka est un programme qui offre une nouvelle génération de produits de garantie et de financement à destination des porteurs de projets, des autoentrepreneurs

et des très petites entreprises (TPE). Il s'articule autour de trois axes majeurs, notamment le financement de l'entrepreneuriat, la coordination des actions d'appui et l'accompagnement. À l'instar d'Intilaka, le programme Forsa vise à réaliser 10.000 projets d'ici la fin de 2022. Doté d'un budget pour cette année de 1,25 milliard de DH (MMDH), ce programme offre un financement allant jusqu'à 100.000 DH, dont une subvention de 10.000 DH. De plus, ce dispositif d'accompagnement comprend une formation en e-learning pour l'ensemble des projets retenus, suivie d'une incubation de 2,5 mois au profit des projets les plus innovants.

Un autre programme de développement, de formation et d'accompagnement a été également lancé à cet égard. 1.000 Fikra vise à convertir 1.000 idées en 1.000 entreprises. L'accès est ouvert à tous les Marocains, sans conditions liées aux niveaux d'étude, expérience ou diplôme. Concernant le financement, le programme offre un budget qui s'élève à 200.000 DH, sous forme d'une subvention ou d'un prêt d'honneur.

Pour cette forte redynamisation du secteur de l'emploi, Tawhid Chtioui, président du groupe ISGA et expert dans le domaine de l'enseignement supérieur et de la formation, nous explique que « les générations d'aujourd'hui, entrepreneurs de la technologie et du web, le modèle traditionnel du CDI, la relation de subordination avec un employeur, ne les attirent pas. Ils gagnent même plus en travaillant en freelance tout en continuant leur progression et leur apprentissage grâce à la diversité des missions et des contextes ». Selon l'enquête publiée par l'ISGA sur les offres de l'emploi au Maroc, les freelancers représentent plus de 30% de la main-d'œuvre mondiale en 2020. L'expert souligne que « ce mouvement est irréversible et devrait pousser les entreprises à repenser l'organisation du travail, les modes de management et les relations avec leurs salariés au risque de voir disparaître complètement le statut de salarié... (Aux États-Unis, 99% des créations d'emploi de 2000 à 2011 ont été le résultat de la progression du travail indépendant, ce qui conduit certains éditorialistes américains à parler d'une « Freelance Nation » ».

Création d'entreprises : la hausse se confirme depuis janvier

LesEco.ma-11/05/2022

La création d'entreprises se consolide depuis le début de l'année. Au cours du premier trimestre 2022, 24.660 unités ont été enregistrées par l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale, contre seulement 20.070 au terme du premier trimestre 2021, soit 4.590 entreprises en plus.



Le Fonds de l'Organisation des pays exportateurs de pétrole (OPEP) pour le développement international a signé un accord de prêt de 100 millions de dollars avec le gouvernement marocain. Ce financement a pour objectif d'aider à la construction et au développement du secteur financier inclusif national, mais vise aussi à moderniser l'économie et soutenir la relance post Covid-19 du Royaume.

Dans ce sens, le directeur général du Fonds OPEP, Dr Abdulhamid Alkhalifa, a assuré que «l'innovation inclusive est un facteur clé du développement durable. Ce prêt, qui met l'accent sur l'inclusion financière et numérique, contribuera à autonomiser les populations les plus vulnérables et les plus touchées, telles que les jeunes, les femmes, les petites entreprises ainsi que les entrepreneurs, et à soutenir une reprise économique durable à long terme du pays».

Le prêt du Fonds OPEP couvrira ainsi deux principaux piliers. Le premier a pour objectif d'assurer l'inclusion financière en

diversifiant les sources de financement et de paiement pour les particuliers ainsi que les micro, petites et moyennes entreprises (TPME) en tirant parti de la technologie, tout en soutenant des infrastructures et des modèles de financement alternatifs.

Le second objectif du financement octroyé vise le financement de réformes destinées à aider les entrepreneurs numériques et les TPME à exploiter les opportunités économiques, tout en favorisant l'inclusion des jeunes, des femmes et des diplômés.

Ainsi, dans le cadre du «Programme d'inclusion financière et numérique», cofinancé avec la Banque mondiale, le Maroc mettra en œuvre des réformes pour fournir aux ménages et aux entreprises des services financiers abordables, transparents et durables -un élément clé de sa stratégie quinquennale qui vise à créer un environnement commercial plus favorable.

Dans ce sens, le programme contribuera à développer les services financiers numériques, tels que l'assurance, le crédit et la banque, afin de fournir aux particuliers et aux petites entreprises un accès accru et plus facile aux systèmes financiers. Le Fond OPEP rappelle, dans sa communication sur ce financement, que le Royaume, qui a démontré une résilience à la crise du Covid-19, est en pole position par rapport à d'autres économies émergentes.

Il ajoute que «le Maroc affiche des fondamentaux macroéconomiques sains avec des institutions et une politique économique solides. cependant, la crise sanitaire a fortement impacté l'économie du pays. En conséquence, le PIB réel s'est contracté de 7% en 2020».

Notons que l'institution œuvre en étroite collaboration avec le Maroc depuis plus de quatre décennies et a engagé environ 600 millions de dollars à ce jour, en particulier dans les secteurs de l'énergie, de la finance et des transports.

Lancement de l'édition 2022 du programme TATWIR Croissance verte.

Maroc PME facebook-17/05/2022

Vous êtes une Petite et Moyenne Entreprise Industrielle et vous disposez d'un projet de décarbonation, vous pouvez bénéficier d'un accompagnement matériel ou immatériel de votre projet grâce au programme TATWIR-Croissance verte de l'Agence Maroc PME.

Déposez votre candidature à travers le lien suivant :

<https://marocpme.gov.ma/jjsr-lmokawala-TatwirCV/>

Maroc PME
Entrepreneuriat Croissance Compétitivité

Royaume du Maroc
Ministère de l'Industrie et du Commerce



المملكة المغربية
وزارة الصناعة والتجارة

amee
Agence Marocaine
pour l'Efficacité Énergétique

TATWIR CROISSANCE VERTE PROGRAMME D'APPUI À LA DÉCARBONATION DES TPME INDUSTRIELLES

APPEL À PROJETS 2022



OFFRE D'ACCOMPAGNEMENT INTÉGRÉE

Soutien à l'investissement

Prime à l'investissement de

30 %

du programme d'investissement

Appui à la créativité et au codéveloppement

Prise en charge financière de

50 %

du coût du projet

Conseil et expertise technique pour la transformation verte

Prise en charge financière allant jusqu'à

90 %

du coût de l'accompagnement

LES ÉTAPES DE SÉLECTION



Inscription via la plateforme
www.marocpme.gov.ma



Préparation et dépôt de la candidature
à Maroc PME



Evaluation et sélection
des projets

Pourquoi il est urgent de décarboner les processus de production

Le Matin.ma-20/05/2022

Hydrogène vert, électromobilité et innovations intenses... le forum des Innovations et de la Transition énergétique (Innov'Energy), qui a rassemblé tout un gotha d'experts et décideurs le 19 mai à Casablanca, a permis d'explorer les défis nationaux et mondiaux qui nous séparent de la neutralité carbone à l'horizon 2050.



La majorité des pays à travers le monde se sont mis d'accord pour une réduction drastique des émissions de gaz à effet de serre (GES) à l'horizon 2030. Mais l'objectif majeur demeure d'atteindre la neutralité Carbone à l'horizon 2050. Du coup, la transition énergétique constitue un élément majeur dans l'atteinte de ces ambitions. Au Maroc, l'enjeu est énorme, et il est encore plus important qu'ailleurs. Car il s'agit tout d'abord de la souveraineté énergétique et la réduction de l'indépendance des combustibles fossiles. «Mais il s'agit également de maîtriser le risque de chute brutale de nos exportations vers les pays qui exigent des produits à faible carbone. Ce risque, nous pouvons et nous devons le transformer en opportunités parce que nous avons un certain nombre d'atouts : la complémentarité qui existe entre nos potentiels et notre gisement de production d'énergies propres», a souligné Ahmed Rahmani, DG de Vinci pour le Maroc et l'Afrique de l'Ouest, qui s'exprimait lors du Forum des Innovations et de la Transition énergétique Innov'Energy tenu à Casablanca le 19 mai.

De l'innovation dans l'hydrogène vert

Devant plus de 150 convives, des experts et décideurs pour la plupart, Ahmed Rahmani a insisté sur le fait que la transition énergétique au Maroc devrait être prise dans sa globalité et ne pas se focaliser uniquement sur la production : «Aujourd'hui, Vinci est engagé auprès de deux d'industriels majeurs mais aussi d'autres investisseurs dans un fond qui est dédié exclusivement au développement de toutes les applications de l'hydrogène vert, que ce soit la mobilité ou l'industrie sous toutes leurs formes. En clair : de l'innovation dans l'hydrogène vert».

Rachid Yazami, le Marocain qui continue de révolutionner la batterie au lithium-ion

Dans une autre intervention consacrée à l'intermittence des énergies renouvelables et la transition de l'électromobilité, les participants au forum ont eu droit à un autre exemple des progrès technologiques possibles dans le domaine des énergies et les dernières avancées technologiques liées aux batteries des véhicules. «Certaines industries en Europe et aux États-Unis vont arrêter complètement à partir de 2027 à 2030, la production de voitures à moteur thermique pour justement commencer à commercialiser les voitures électriques. Et dans ces voitures électriques, il y a un composant qui est incroyable, c'est le moteur. Par contre, la batterie est un système un peu plus vulnérable et fragile qui est justement au cœur de cette transition. Il faut absolument arriver à fabriquer des batteries de très bonne qualité et aussi qui puissent durer afin d'accomplir les centaines de milliers de kilomètres comme une voiture à combustion interne», a décrypté le grand chercheur marocain Rachid Yazami, l'inventeur de la batterie au lithium-ion et fondateur de 6 startups spécialisées dans les batteries entre la Californie et Singapour.

Trempé dans les batteries, le scientifique marocain a commencé à travailler dessus depuis 1978 et jusqu'à aujourd'hui sans arrêt : «On a mis au point une nouvelle méthode de charge de batterie et de contrôle de batterie qui s'appelle la NLV (Non-Linear Voltammetry) qui permet de charger à 100% les batteries des voitures en moins d'une heure», explique l'éminent scientifique.

Notons que la première batterie au lithium-ion a été commercialisée par Sony en 1991. Mais au bout de ces trois décennies, la densité d'énergie de ces batteries a bien été triplée. C'est un succès industriel et commercial énorme. «Chaque année, le marché augmente de plus de 20%. Et en 2021, malgré la Covid, l'industrie a produit plus de 10 milliards de cellules lithium-ion. Cette année, on aura dépassé les 12 milliards de batteries....».

Propriété industrielle : Le Maroc entend protéger ses marques, selon Ryad Mezzour

Aujourd'hui LE MAROC -27/03/2022

Le progrès passe par la valorisation et la protection de l'innovation. Plus qu'un dispositif de protection, la propriété intellectuelle accorde à son détenteur la reconnaissance et la possibilité de conserver le plein usage de son innovation



Elle permet de préserver et de valoriser les actifs immatériels et constitue un véritable atout sur le plan économique et commercial. Cette prise de conscience s'installe de plus en plus en raison des multiples tentatives d'appropriation ou d'imitation des produits marocains un peu partout dans le monde. «Nous commençons à avoir des inventions, des brevets, des idées et des marques que nous souhaitons protéger», souligne Ryad Mezzour, ministre de l'industrie et du commerce, lors de la rencontre tenue le 26 avril 2022 à Casablanca, à l'occasion de la journée mondiale de la propriété intellectuelle. Organisé par le ministère de l'industrie et du commerce, l'Office marocain de la propriété industrielle et commerciale (OMPIC) et la Fondation de recherche, de développement et d'innovation en sciences et ingénierie (FRDISI), cet évènement a pour thème «La propriété industrielle au service de l'innovation et la créativité et levier de la relance économique et industrielle du Maroc».

D'emblée, Ryad Mezzour a mis l'accent sur la dynamique de créativité qui s'est enclenchée lors de la période Covid-19 et de la capacité pour le Maroc de former des ingénieurs dont la compétence attire les entreprises à l'international. Pour limiter la fuite des cerveaux, le Maroc s'investit de plus en plus dans des partenariats gagnant-gagnant. Il explique à cet égard qu'actuellement «30 à 40% des postes créés dans l'offshoring sont dans la recherche & développement. Casanearshore par exemple est la 12ème destination mondiale en termes de R&D». De son côté Younes Sekkouri, ministre de l'inclusion économique, de la petite entreprise, de l'emploi et des compétences, a souligné : «Pour tous les pays qui se sont développés, la propriété intellectuelle a été un facteur important. Car en définitive si vous ne protégez pas l'effort intellectuel que font les entrepreneurs, vous remettez en péril forcément un bloc important du business model».

Concentrant une grande part de l'économie nationale, la région de Casablanca-Settat connaît une croissance importante des brevets d'invention et de création d'entreprises. Intervenant dans ce sens, Abdelatif Maazouz, président du Conseil de la Région Casablanca-Settat, a appelé l'ensemble des régions à consacrer dans un premier temps au moins 5% de leur budget à la R&D assurant que la région Casablanca-Settat sera la première à souscrire à un fonds régional sur la recherche & développement s'il est mis en place. Dans l'accompagnement des acteurs économiques nationaux pour la protection et la valorisation des actifs de la propriété industrielle et commerciale, l'OMPIC joue un rôle central. En 2021 plus de 17.800 marques ont été accompagnées par l'OMPIC enregistrant une progression de 16%, affirme Abdelaziz Babqiqi, directeur général de l'OMPIC.

L'Office met en place un ensemble d'offres en ligne (e-services, e-informations, e-démarches) au profit des entreprises. A cela s'ajoute la IP Market Place qui est un projet en phase de finalisation. Il s'agit d'une plateforme qui rassemble les brevets d'invention à l'international qui sont libres d'exploitation et les met à la disposition des investisseurs. Cet évènement a été marqué par la signature par l'OMPIC de quatre conventions. La première a été conclue avec le Centre régional d'investissement de la région Casablanca-Settat, la deuxième avec la Chambre française de commerce et d'industrie du Maroc, la troisième avec Moroccan Information Technopark Company, et la quatrième a été actée avec l'Organisation professionnelle des comptables agréés du Maroc. L'objectif étant de mettre en œuvre divers programmes pour la promotion de la propriété industrielle et commerciale. Par ailleurs, une caravane de la propriété industrielle a été lancée. Elle sillonne les 12 régions du Maroc du 26 avril au 28 juin 2022 afin de sensibiliser à la notion de la propriété industrielle et d'encourager les jeunes à innover.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



توقيع مذكرة تفاهم بين المغرب والسعودية في مجال الطاقة المتجددة

هبة بريس- 2022/05/09

كما تنص الاتفاقية الإطارية للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، على التعاون في مجالات عدة من أبرزها: البحوث الأساس والتطبيقية في مجال الاستخدامات السلمية الذرية، والموضوعات ذات العلاقة بالمفاعلات النووية، بما فيها أعمال التصميم، والإنشاء، والتشغيل، ودورة الوقود النووي، وإدارة النفايات المشعة، والتقنيات المبتكرة للأجيال الجديدة من المفاعلات النووية، وهندستها وتسويقها عالميا، وبرامج تأهيل الموارد البشرية ذات العلاقة بالطاقة الذرية، وتبادل الخبرات بين الطرفين، والاستفادة من الخبرات التراكمية لإنشاء كيانات استثمارية لإدارة مرافق الطاقة النووية، أو منظمات مشتركة في كلا البلدين.

هذا ويسعى المغرب إلى التوسع في مجال الطاقة المتجددة؛ حيث عمل مؤخرا على نشر محطات الطاقة الشمسية؛ للمساهمة بنحو 20% في طموحاته، وبهدف زيادة حصة الطاقة المتجددة بنسبة 52% بحلول عام 2030.

وقع المغرب والسعودية، يوم الإثنين 9 ماي، مذكرة تفاهم بين البلدين في مجال الطاقة الذرية، وكذلك الطاقة المتجددة. ووقع كلا من وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، ووزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة ليلي بنعلي -في مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية- على مذكرة تفاهم في الطاقة المتجددة، واتفاقية للتعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وتهدف مذكرة التفاهم في مجال الطاقة المتجددة إلى تنمية التعاون وتبادل المعلومات والخبرات في السياسات، والأنظمة التشريعية، والدراسات التمهيديّة، وآليات طرح المشروعات، المتعلقة بالقطاع، كما تُعزز جهود توطين سلاسل القيمة، وتُشجّع بحث ومناقشة فرص الاستثمار والتمويل، في البلدين، لدعم جهود توطين الصناعات في مجال الطاقة المتجددة وتطوير مشروعاتها، وتدعم التعاون في مجال البحوث والتطوير، وبناء الكفاءات البشرية في البلدين، في هذا المجال، كما تُشجّع على بحث فرص رفع مستوى التقنيات وتطبيقاتها في مجال الطاقة المتجددة بين البلدين الشقيقين.

مغربي يقدم نموذجا لسيارة هيدروجين هذه مبرراتها..

2022/05/15-SNRT NEWS



كشف فوزي النجاح، رجل الأعمال المغربي الشاب، يوم الأربعاء 12 ماي 2022 بإيطاليا، عن ابتكاره المتمثل في سيارة تعتبر الأولى من نوعها التي تعمل بالهيدروجين الأخضر وفق نظام خزان وقود القابل للإزالة.

نجح فوزي النجاح البالغ من العمر 29 سنة، من ابتكار سيارة "NamX" التي تعتبر الأولى من نوعها في العالم التي تعمل بالهيدروجين الأخضر وفق نظام خزان وقود القابل للإزالة، وحاصل على براءة اختراع، ويمكنها السير لمسافة 800 كيلومتر ويستغرق شحنها مدة 3 دقائق فقط.

وكشف فوزي النجاح عن السيارة يوم الأربعاء 12 ماي 2022 في كامبانو إيطاليا، بشراكة مع شركة "Pininfarina" صاحبة التصميم التاريخي لسيارات "فيراري".

وصرح فوزي بهذه المناسبة أنه يطمح إلى إنتاج السيارة بالمغرب. قائلا "ابتكارنا هو مشروع جماعي تم بناؤه مع أفضل الشركاء الصناعيين والتقنيين في أوروبا وإفريقيا، وطموحنا ذو شقين: الأول أن نكون عنصرا مرجعيا جديدا في عالم السيارات عديمة الانبعاثات، والثاني استكشاف ابتكارات جديدة مع عملائنا باستمرار لتسهيل التنقل.

واستغرق هذا الابتكار من فوزي، 4 سنوات من الاشتغال، والذي يندرج في مشروع يطمح إلى التوفيق بين تنقل الإنسان والحفاظ على البيئة في الآن نفسه عن طريق الهيدروجين الأخضر.

يجدر بالذكر أن رجل الأعمال المغربي فوزي النجاح، ينحدر من أسرة مغربية بسيطة من الراشدية، وابن مهاجر مغربي كادح اشتغل لأكثر من 35 سنة كعامل بسيط في مصنع "رينو" للسيارات بفرنسا.

حجم التبادل التجاري بين روسيا والمغرب ينمو بنسبة 50%

بداية 2022

هبة بريس-2022/05/11



قال ممثل روسيا التجاري في المغرب أرتيم تسينامدزغفريشفي، يوم 11 ماي 2022، إن حجم التبادل التجاري بين روسيا والمملكة زاد في الفترة من يناير إلى فبراير 2022 بنحو 50%.

وذكر الممثل التجاري، أن المملكة المغربية تبقى الشريك التجاري الثالث لروسيا الاتحادية بين دول القارة الإفريقية بعد مصر والجزائر.

وأضاف: "يستمر التصدير من روسيا إلى المغرب في زيادة وتيرته الإيجابية. في الفترة من يناير إلى فبراير، تم تسجيل زيادة بنسبة 53%. ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة المعروض من منتجات اللحوم الروسية، والأمنيا، والفحم، وكذلك بدء توريد المنتجات شبه المصنعة الروسية من الحديد أو الفولاذ غير المسبوك. كما زادت الواردات من المغرب بنسبة 36%، ويرجع ذلك أساسا إلى نمو صادرات الحمضيات المغربية (بنسبة 52%). بشكل عام، ارتفع حجم التبادل التجاري الروسي- المغربي في الفترة من يناير إلى فبراير بنحو 50% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي."

ونوه الممثل التجاري، بأن شركات تصدير الحبوب الروسية تنشط تقليديا في الاتجاه المغربي، والمغرب، بدوره، من بين الدول الرائدة في استيراد القمح، لذلك يعتقد أن يزداد الطلب المغربي على الحبوب الروسية.

وقال الممثل التجاري: "استورد المغرب الحبوب الروسية بقيمة - 75 مليون دولار في عام 2017، وفي عام 2018 - 103 مليون دولار، في عام 2019 - 102 مليون دولار، في عام 2020 - 94 مليون دولار، في عام 2021 - 49 مليون دولار."

باريس.. استعراض آفاق المنظومات الاقتصادية في المغرب

هبة بريس-2022/05/14

وأوضح أن الحكومة تعمل في ذات الآن على استكمال مشروع يتعلق بعرض الدولة فيما يتعلق بالاستثمار في المغرب المخصص للمقاولين المنتمين للجالية، وكذا الشركات التي يمكنها التصدير من المغرب. من جهة أخرى، سلط الوزير الضوء على أهمية تكوين الرأسمال البشري، مذكرا بالجهود التي تبذلها الدولة المغربية، عبر مختلف البرامج من قبيل "إدماج"، المخصص للنهوض بالتشغيل وتنافسية المقاولات والإدماج، و"تحفيز" الذي يتوخى مساعدة المقاولات على توظيف الشباب من ذوي الشواهد، من خلال تجربة مهنية أولى، عبر تقديم إعفاءات من الرسوم الاجتماعية للشركات، وإعفاءات من الرسوم الاجتماعية والضريبية للموظفين المتدربين والتكوين الانتقائي، ما يسمح للشركات بتخصيص محتوى التكوين وملاءمته وفقا للاحتياجات، فضلا عن "أوراش"، البرنامج الخاص المرتبط بوباء "كوفيد-19".

من جانبه، شدد السيد بنشعبون على ضرورة قيام المقاولات الناشئة بتغيير إستراتيجيتها لكي تتخطى الحدود الوطنية، داعيا الشركات إلى أن تتحلى بالكفاءة في مشاريعها في سياق المنافسة الدولية التي ما فتئت تزداد حدة.

وأشار إلى أن مختلف المنظومات بحاجة إلى أن تُستكمل بمهارات مدعمة، فيما تحتاج المقاولات الناشئة المغربية تغييرا في الروح والرؤية من حيث تطورها على الصعيد الدولي.

وشدد السفير على أهمية التمويلات وضرورة استكمال المنظومات، من خلال المصاحبة التي يوفرها النظام البنكي، قصد التمكن من تجاوز عدد معين من العقبات، المقترنة بالتكوين الذي يظل جوهريا. وأكد الدبلوماسي، أيضا، على ضرورة إنشاء بيئة مثالية للتمكن من جذب المستثمرين المنتمين للجالية المغربية، داعيا إياهم إلى "التفكير عالميا والتفكير من منظور إفريقي انطلقا من المغرب".

وتميز هذا اللقاء، الذي نظم في إطار لجنة "ديجيتيك" التي تم إحداثها من طرف MEM by CGEM، والتي يرأسها المقاول الشاب كريم باسرير، بمناقشات بين المشاركين والحضور، الذي يتألف على الخصوص، من أصحاب المقاولات الناشئة الذين قدموا من "إيل دو فرانس"، وأيضا من مدن فرنسية أخرى.

نظم الجمعة بباريس 13 ماي 2022، لقاء حول الآفاق التي تمنحها المنظومات الاقتصادية في المملكة للمقاولين في المجال الرقمي من أبناء الجالية المغربية المقيمة في فرنسا. وتميز هذا اللقاء، المنظم من طرف جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، و MEM by CGEM، جهة المقاولين المغاربة وذوي الكفاءات العالية عبر العالم، على الخصوص، بمشاركة وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولات الصغرى والشغل والكفاءات، يونس السكوري، وسفير المملكة بباريس، محمد بنشعبون، ورئيس جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، هشام الهبتي.

وشكل هذا اللقاء، الذي نظم حول موضوع "الابتكار، الرقمي والذكاء الاصطناعي"، مناسبة لتسليط الضوء على إمكانيات مختلف المنظومات الوطنية، لاسيما في القطاع الرقمي، فضلا عن مكانة المغرب ضمن محيطه الإفريقي في هذا المجال.

وبهذه المناسبة، استعرض الوزير آخر التطورات المرتبطة بالقطاع الرقمي في المملكة، لاسيما الاجتماع الأخير الذي عقد في نفس اليوم حول ميثاق الاستثمار وآلية الدعم المحدد للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، مسجلا أن هذه المواضيع تشكل محط متابعة خاصة جدا من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس.

وأشار الوزير إلى أن المغرب يوفر البنية التحتية اللازمة لتطوير المنظومات الرقمية، بما في ذلك ميثاق الاستثمار، الذي ينص على تقديم مساعدات للاستثمارات التي تتجاوز 50 مليون درهم، معلنا أن الحكومة منكبّة على إجراءات أخرى بالنسبة للاستثمارات التي تقل قيمتها عن 50 مليوناً.

وبحسب السيد السكوري، أضحى يوجد في المغرب محاور خاص بالمقاولين الراغبين في الاستقرار بالمملكة، ميرزا العمل القائم على مبدأ القرب الذي تدعو إليه الحكومة في هذا المجال.



Investissement : Le Congo présente ses opportunités aux entreprises marocaines

L'Opinion-06/05/2022

En présence du ministre marocain de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, Casablanca a abrité, jeudi 5 mai, le Roadshow « Congo, terre d'opportunités », organisé par le ministère congolais de la Coopération internationale et de la Promotion du partenariat public-privé.

Dans le cadre de la promotion des investissements en République du Congo, le ministre de la Coopération internationale et de la Promotion du partenariat public-privé, Denis Christel Sassou Nguesso, a présenté, jeudi 5 mai, lors de son roadshow au Maroc, les opportunités qu'offre l'économie congolaise aux acteurs économiques du Royaume.

L'événement s'est tenu en présence de plusieurs responsables marocains, notamment le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour.

Cette rencontre a réuni plus de 200 acteurs publics et privés autour de deux panels. Placé sous le thème « Maroc-Congo : vers une communauté de destins économiques », le premier panel a connu la participation de Ali Zerouali, Vice-Président de la Commission Afrique de la CGEM et Directeur de la Coopération internationale chez MASEN, et de Lamia Merzouki, DGA de CFC.

Le second panel, intitulé « Partenariats Public-Privé : le Congo affiche ses ambitions », a été marqué par les interventions de Innocent Dimi, Conseiller PPP de Denis Christel Sassou-Nguesso, Abid Badil, CEO, Ux Centers, et de Saloua Karkri Belkeziz, Vice-Présidente de l'ASMEX en charge de l'Afrique.

S'exprimant à l'issue de cette rencontre, le ministre de la Coopération internationale et de la Promotion du partenariat public-privé, a déclaré que « nous pourrions, ensemble, réaliser des grands projets au regard à la fois des prédispositions, des atouts de notre économie et de la volonté de notre gouvernement de promouvoir des financements innovants ». Et d'ajouter que « tout ceci offre d'innombrables niches d'investissements pour notre pays qui a l'avantage d'avoir, rappelons-le, un cadre économique favorable et une fiscalité attractive ».

Après avoir exposé le Plan National de Développement de son pays, il a exprimé son souhait ardent de voir les entreprises marocaines venir investir au Congo, dans le cadre d'un partenariat public-privé, tout en appelant à privilégier la coopération Sud-Sud.



COMMERCE EXTÉRIEUR: APPEL À ACCÉLÉRER LA DIGITALISATION DES ÉCHANGES INTRA-AFRICAINS

Le 360-13/05/2022

Lors de la dernière édition des rencontres du digital organisée le vendredi 13 mai 2022 à Casablanca, les acteurs de l'écosystème du commerce extérieur ont appelé à s'inspirer du modèle réussi du guichet unique marocain en vue de renforcer les échanges intra-africains.

A quelques semaines du premier anniversaire de l'entrée en vigueur de la zone de libre-échange africaine (ZLECAF), PORTNET S.A, en partenariat avec l'Agence nationale des ports (ANP) et l'Agence de développement du digital (ADD), ont tenu le vendredi 13 mai 2022, une nouvelle édition des Rencontres du Digital by PortNet autour de la thématique de la digitalisation pour une Afrique connectée et intégrée.

Cette rencontre a été l'occasion de mettre en avant la nécessité de renforcer la digitalisation des procédures du commerce extérieur afin d'accroître et d'optimiser les échanges intra-africains, notamment dans le cadre de la ZLECAF.

Entrée en vigueur le 30 mai 2021, la ZLECAF doit permettre aux pays du continent d'explorer de nouveaux gisements de croissance à travers le renforcement des échanges intra-africains qui ne représentent que 16% alors que ceux européens atteignent les 67%.

Pour relever ce pari, les différents acteurs du commerce extérieur prenant part à la rencontre estiment qu'il est nécessaire de recourir à la technologie pour favoriser la transformation digitale des pays africains, un véritable levier pour se conformer aux normes internationales en matière de facilitation du commerce transfrontalier, en renforçant la connectivité entre les différents pays du continent.

«Le Maroc a beaucoup d'atouts pour pouvoir anticiper, et contribuer et réussir la transformation digitale avec les pays africains et pour les pays africains.

Les plates-formes électroniques comme le guichet unique de PortNet pour le commerce extérieur, développé en partenariat avec les équipes de l'ANP, est aujourd'hui un atout majeur pour pouvoir contribuer à la construction d'une organisation intégrée des échanges commerciaux au sein du continent», s'est réjoui à cette occasion le DG de PORTNET et président de l'assemblée générale de l'Alliance africaine pour le commerce électronique (AACE), Youssef Ahouzi.

De son côté, le président de la commission Afrique à la CGEM, Abdou Souleye Diop, interrogé par Le360, a insisté sur le besoin d'appliquer la notion du guichet unique partout en Afrique. «Il ne faut pas qu'un pays soit trop en avance par rapport à d'autres pour ne pas avoir une problématique d'échanges de données et de transaction. Il est donc important de sensibiliser tous les pays africains à travailler et avancer ensemble pour réussir à mettre en place un système d'échange digitalisé et totalement intégré», explique-t-il.

Malgré des progrès significatifs et d'innombrables atouts et potentialités à la fois sur les plans économique et social, le continent africain a encore du chemin à parcourir dans le domaine de la transformation digitale, constate pour sa part le directeur général de l'ADD, Mohamed Drissi Melyani.

Renforcement du partenariat industriel : Signature de deux déclarations conjointes Maroc-ONU

Hespresse -16/05/ 2022

Le Directeur général de l'Organisation des Nations Unies pour le Développement Industriel (ONU), Gerd Muller, qui, accompagné d'une délégation de haut niveau, effectue au Maroc sa première visite de travail au Monde arabe et en Afrique, du 15 au 19 mai, et ce, depuis sa nomination à la tête de l'organisation onusienne.

À cette occasion, le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, s'est entretenu ce lundi 16 mai à Rabat avec le DG de l'ONU, Gerd Muller, et se sont félicités du bilan très positif de leur coopération, qualifiant la relation unissant le Maroc à l'ONU d'historique.

Cette relation, scellée depuis trente ans, s'est renforcée dans le cadre du Programme de Partenariat Pays Maroc-ONU (PCP), signé le 26 mars 2019 à Rabat, avec pour ambition de soutenir les pays bénéficiaires à accélérer la réalisation de leurs objectifs de Développement industriel inclusif et durable (DIID) à long terme, à travers, la réalisation de projets intégrateurs capables de donner un nouvel élan au processus d'accélération déjà engagé.

Le PCP a ainsi identifié les secteurs de l'industrie agroalimentaire, le e-commerce, l'industrie 4.0, l'économie circulaire, les zones industrielles et l'énergie pour la réalisation de projets conjoints au diapason des exigences mondiales.

Dans cette perspective, le ministre marocain de l'Industrie et le DG de l'ONU ont procédé à la signature d'une Déclaration conjointe portant sur le développement d'initiatives et de projets industriels visant à développer des partenariats Maroc-ONU dans les domaines de la décarbonation de l'industrie et de la promotion de l'économie circulaire pour renforcer la compétitivité de la plateforme industrielle du Maroc.

Ainsi, cette Déclaration vise à appuyer la stratégie marocaine de lutte contre les changements climatiques par l'élaboration du plan national de mise en œuvre de l'accord de Kigali prévoyant l'abandon progressif des gaz de type hydrofluorocarbones (HFC), dans le secteur industriel.

Aussi, la déclaration porte sur le soutien du ministre de l'Industrie et du Commerce dans l'élaboration d'une Plateforme d'analyse industrielle (IAP), à travers notamment la création de centres d'excellence intégrés au niveau national et régional, et ce, afin d'identifier et de mettre en œuvre des projets d'innovation numérique et des programmes de renforcement des capacités dans les domaines de la décarbonation industrielle, du transfert

de technologie et de la production numérique avancée, du commerce international et de l'investissement.

Au cours de cet événement, une deuxième Déclaration a été signée par le ministère de l'Industrie et du Commerce, l'ONU et le ministère de la Transition énergétique et du Développement durable portant, entre autres, sur l'établissement d'un partenariat de développement pour l'utilisation de l'hydrogène vert à travers le développement de clusters industriels et de chaînes de valeur visant à contribuer à la décarbonation de l'industrie.

Dans une déclaration à la presse, Ryad Mezzour a indiqué : « Ce nouvel élan donné à notre partenariat favorisera l'émergence de projets de grande pertinence répondant aux enjeux majeurs de notre industrie, notamment en termes de décarbonation industrielle et de développement résilient, inclusif et durable, ainsi qu'aux priorités du Nouveau modèle de développement du Royaume. Il contribuera sans nul doute à atteindre notre objectif de faire du Maroc la base industrielle décarbonée la plus compétitive au monde ».

De son côté, Gerd Muller a souligné que : « L'ONU apportera un soutien solide à la mise en œuvre du Cadre de Coopération des Nations Unies pour le Développement Durable, ce qui contribue directement au Nouveau Modèle de Développement du Maroc. Alors que nous unissons nos forces avec d'autres agences des Nations Unies, l'ONU utilisera sa plateforme de partenariat pour soutenir le Maroc dans les énergies renouvelables, les économies circulaires et l'industrie axée sur les données afin d'atteindre les objectifs ambitieux de décarbonation du secteur industriel ainsi que les ODD ».

Au cours de cette cérémonie, le coup d'envoi du portail marocain des zones industrielles a été donné. Un portail développé par le MIC en collaboration avec l'ONU, Millenium Challenge Corporation, l'Agence MCA-Morocco et l'ensemble des aménageurs développeurs du Royaume.

Cette plateforme électronique, <https://industrial-estate.gov.ma>, visant à contribuer au renforcement de la compétitivité internationale et de l'attractivité de l'offre nationale de foncier industriel, se veut être un outil de promotion, de gestion et de communication axée sur le foncier industriel.

Elle permettra, entre autres, d'informer les investisseurs industriels marocains et internationaux sur les disponibilités précises et actualisées, en termes d'offre de foncier industriel et d'assurer un suivi permanent de l'évolution du foncier industriel.

Les agrumes marocains arrivent bientôt sur le marché japonais

Aujourd'hui Le Maroc-17/05/ 2022

Anoncé lors d'une rencontre entre Mohammed Sadiki et son homologue japonais Arata Takebe.

La procédure relative à l'exportation des agrumes marocain vers le marché japonais est à sa dernière étape. C'est ce qui a été confirmé lors de la rencontre tenue lundi 16 mai à Rabat entre Mohammed Sadiki, ministre de l'agriculture, de la pêche maritime, du développement rural et des eaux et forêts, et son homologue japonais Arata Takebe.

Les deux ministres ont également annoncé le lancement des préparatifs d'un accord de coopération global dans leurs domaines respectifs. Ce dernier sera signé cet été. Lors de cette réunion bilatérale, les deux parties ont examiné plusieurs questions se rapportant au développement des échanges commerciaux agricoles et halieutiques ainsi que les perspectives de développement de la coopération dans les domaines sanitaire et phytosanitaire, de l'irrigation et des infrastructures hydro-agricoles, du développement des chaînes de valeur agricoles, du développement rural, et aussi dans les domaines de la recherche scientifique et de la formation.

Les deux ministres ont passé en revue la possibilité de développement de la coopération tripartite avec les pays africains dans les secteurs agricole, de la pêche et de l'agro-industrie.

Les relations en matière de pêches maritimes entre les deux pays datent de plus de 40 ans, notamment avec l'accord de pêche toujours en vigueur depuis 1985.



La coopération a porté notamment sur les domaines de la recherche halieutique et de la formation, la construction de villages de pêcheurs, ainsi que la mise à disposition d'experts pour l'accompagnement de la réalisation des projets.

Dans le domaine agricole, la coopération est marquée par une dynamique importante ces deux dernières décennies, caractérisées par la réalisation de plusieurs programmes et projets portant notamment sur les volets de la formation agricole, du conseil agricole et du développement hydro-agricole. Notons que les échanges agricoles entre le Maroc et le Japon s'élèvent en moyenne à 200 millions DH, avec une prédominance des exportations marocaines qui avoisine en moyenne les 180 millions DH annuellement, et comprennent essentiellement les graines de coriandre, de fraises congelées, d'algues, de thym. La principale importation agricole en provenance du Japon est le thé vert.





FOIRES ET SALON EN EUROPE

(16 Juin-15 juillet) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
TRUCK EXPO Salon international des véhicules commerciaux. TRUCK EXPO est le plus grand salon en Bulgarie pour les camions lourds et légers, les bus et les véhicules spécialisés	ts les deux ans	Plovdiv (Bulgarie) International Fair Plovdiv	16/06/2022 3 jours
INFOSECURITY EUROPE Conférence et salon dédiés à la sécurité informatique	annuel	Londres (Royaume-Uni) ExCeL	21/06/2022 3 jours
CERAMITEC Salon international des machines, appareils, installations, procédés et matières premières pour la céramique et la métallurgie des poudres	ts les trois ans	Munich (Allemagne) Fairground Messe München	21/06/2022 4 jours
TECHTEXTIL FRANKFURT Salon professionnel international des textiles techniques et des non-tissés	ts les deux ans	Francfort (Allemagne) Exhibition Centre Frankfurt	21/06/2022 4 jours
ILA Exposition aéronautique internationale	ts les deux ans	Berlin (Allemagne) Messegelände Berlin	22/06/2022 5 jours
TEFAF MAASTRICHT Salon international d'art et d'antiquités	annuel	Maastricht (Pays-Bas) Maastricht Exhibition & Congress Centre - MECC	25/06/2022 6 jours
WHEC Salon et conférence consacrés à l'hydrogène comme source d'énergie	ts les deux ans	Istanbul (Turquie) Istanbul Congress Center	26/06/2022 5 jours
MOSTRA CONVEGNO EXPOCOMFORT - EXPOBAGNO Salon international de l'air conditionné et de la plomberie	ts les deux ans	Milan (Italie) Fiera Milano, Rho	28/06/2022 4 jours
LANDSSKUET - NATIONAL AGRICULTURAL SHOW Le grand salon de l'agriculture d'Europe du nord	annuel	Herning (Danemark) Exhibition Centre Herning	30/06/2022 3 jours



FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(16 Juin-15 juillet) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
LIGHTFAIR INTERNATIONAL <i>Salon international et conférence sur l'éclairage dans l'architecture et pour le commerce</i>	annuel	Las Vegas, NV (USA) Las Vegas Convention Center	19/06/2022 5 jours
FISPAL TECNOLOGIA <i>Salon professionnel international de l'emballage et de la logistique pour les industries de l'alimentation et des boissons</i>	annuel	São Paulo (Brésil) São Paulo Expo Exhibition & Convention Center	21/06/2022 4 jours
AUTOMOTIVE MEETINGS QUERETARO <i>Forum international de l'industrie automobile</i>	ts les deux ans	Querétaro (Mexique) Centro de Congresos Queretaro	21/06/2022 3 jours
AEROSPACE MEETINGS QUERETARO <i>Mission d'affaires internationale et rencontres B2B des industries aéronautiques en Amérique Centrale</i>	ts les deux ans	Querétaro (Mexique) Centro de Congresos Queretaro	22/06/2022 2 jours
BATIMAT EXPOVIVIENDA <i>Le grand salon argentin de la construction et du bâtiment</i>	annuel	Buenos Aires (Argentine) La Rural Predio Ferial	29/06/2022 4 jours
FEIRA FORMÓBILE <i>Le grand salon en Amérique latine destiné aux professionnels et aux entreprises du secteur du bois et de l'ameublement</i>	ts les deux ans	São Paulo (Brésil) São Paulo Expo Exhibition & Convention Center	05/07/2022 4 jours
SOLAR POWER MEXICO <i>Salon et conférence spécialisés dans l'énergie solaire et ses technologies</i>	annuel	León (Mexique) Poliforum Leon	12/07/2022 3 jours

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(16 Juin-15 juillet) 2022

IFE CHINA <i>Salon international des produits alimentaires et des produits importés</i>	annuel	Guangzhou (Chine) China Import and Export Fair Pazhou Complex	16/06/2022 3 jours
ASEAN ROBOMATION ELECTRONICS EXPO <i>Salon international des systèmes et solutions d'automatisation industrielle et d'assemblage</i>	annuel	Bangkok (Thaïlande) Bangkok International Trade & Exhibition Centre (BITEC)	22/06/2022 4 jours
JINAN INTERNATIONAL INDUSTRIAL AUTOMATION <i>Salon chinois international des technologies d'automatisation industrielle et de contrôle</i>	annuel	Jinan (Chine) Jinan International Convention & Exhibition Center	23/06/2022 4 jours
BOFOOD (BUSAN INTERNATIONAL FOOD EXPO) <i>Salon international de l'alimentation et des procédés alimentaires</i>	annuel	Busan (Corée du Sud) Bexco (Busan Exhibition & Convention Center)	29/06/2022 4 jours
AUTOMOTIVE ENGINEERING SHOW – CHENNAI <i>Salon de l'industrie automobile et des procédés de fabrication automobile</i>	ts les deux ans	Chennai (Inde) Chennai Trade Centre	30/06/2022 3 jours
HONG KONG INTERNATIONAL PRINTING AND PACKAGING FAIR <i>Salon international de Hong-Kong pour l'imprimerie et l'emballage</i>	annuel	Hong-Kong Hong Kong Convention & Exhibition Centre	05/07/2022 4 jours
M'SIA-PACK & FOODPRO <i>Salon international de l'emballage et de l'étiquetage, des procédés et équipements pour l'agroalimentaire</i>	annuel	Kuala Lumpur (Malaisie) Malaysia International Trade & Exhibition Centre (MITEC)	14/07/2022 3 jours



FOIRES ET SALON EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT (Mai-15 juin) 2022

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
ETHIOPIA TRADE EXPO Salon international de tous types de biens industriels et de consommation, machinerie et équipements	annuel	Addis Abeba (Éthiopie) Addis Ababa Exhibition Centre	16/06/2022 5 jours
AFRICA'S BIG SEVEN Salon international de l'agro-alimentaire et du commerce des biens alimentaires	annuel	Johannesburg (Afrique du Sud) Gallagher Convention Centre	19/06/2022 3 jours
GHANA TRADE SHOW La plus grande foire commerciale et industrielle du Ghana	annuel	Accra (Ghana) Accra International Conference Centre	23/06/2022 3 jours
SITP Salon professionnel international des travaux publics et de la construction	annuel	Alger (Algérie) Palais des Expositions d'Alger	28/06/2022 5 jours
TANZANIA INTERNATIONAL TRADE FAIR Foire commerciale internationale de tous types de biens de consommation et de produits industriels	annuel	Dar Es Salaam (Tanzanie) Saba Trade Fair Grounds - Mwl. J. K. Nyerere	01/07/2022 5 jours
EQUIP AUTO ALGERIA Salon professionnel international des pièces, équipements, service et maintenance pour les véhicules de loisir et utilitaires	annuel	Alger (Algérie) Palais des Expositions d'Alger	02/07/2022 4 jours
NIGERIA OIL & GAS Le rendez-vous de l'industrie pétrolière et gazière nigériane et internationale	annuel	Abuja (Nigeria) Abuja International Conference Centre	04/07/2022 4 jours
MEHA HORECA NIGERIA Salon international des industries de l'hôtellerie, de la restauration et des cafés	annuel	Lagos (Nigeria) The Landmark Events Centre	05/07/2022 3 jours
AERO SOUTH AFRICA Forum B2B de l'aviation générale	annuel	Pretoria (Afrique du sud) Wonderboom National Airport Pretoria Tshwane	07/07/2022 3 jours
AUTOEXPO AFRICA – ETHIOPIA Salon international des pièces détachées et accessoires automobiles	annuel	Addis Abeba (Éthiopie) Millennium Hall	07/07/2022 3 jours
POWER & ENERGY AFRICA – ETHIOPIA Salon international de l'énergie	annuel	Addis Abeba (Éthiopie) Millennium Hall	07/07/2022 3 jours
PPP - PLASTICS PRINTING PACKAGING – ETHIOPIA Salon international des plastiques, de l'emballage et du marquage	annuel	Addis Abeba (Éthiopie) Millennium Hall	07/07/2022 3 jours

Logismed

9^{ème}
Édition

SALON INTERNATIONAL
DU TRANSPORT ET DE LA LOGISTIQUE
POUR L'AFRIQUE ET LA MÉDITERRANÉE

14-15-16 JUIN
2022
Hyatt Regency
Casablanca - Maroc

Sous le thème

Digitalisation, une simple évolution ou une nécessaire révolution !

Après deux années d'absence, Logismed revient en 2022

L'ECONOMISTE -28/05/2022

La 9^{ème} édition du Salon international du transport et de la logistique pour l'Afrique et la Méditerranée (Logismed) se tiendra, du 14 au 16 juin prochain, à Casablanca, sous le thème « *Digitalisation, une simple évolution ou une nécessaire révolution dans un monde VUCA* ».

« Cette année est très particulière pour Logismed car le contexte de crise sanitaire perdure et continue de soulever des inquiétudes auprès des autorités publiques marocaines, notamment au niveau de l'autorisation des grands rassemblements. Aussi, et compte tenu du manque de visibilité sur la levée des restrictions en vigueur dans le pays, malgré les signes de recule de l'épidémie et de reprise économique, le Comité d'organisation du salon a décidé de décaler la date et de changer le lieu de la tenue de la manifestation, en proposant un événement physique à taille humaine », indiquent les organisateurs.



Écologie : 1^{ère} édition du Salon international de recyclage et gestion des déchets à Tanger

INDUSTRIES.MA- 17/05/2022

La ville du Détroit, Tanger, accueillera la 1^{ère} édition du Salon international de recyclage et gestion des déchets « *RWM expo* »

les 22, 23, 24 et 25 juin 2022

en format hybride. Il s'agit d'un événement organisé par Energie et Mines Mag sous l'égide du ministère de la Transition énergétique et du Développement durable, et du ministère de l'Industrie et du Commerce, en partenariat avec le Centre régional d'Investissement de la région Tanger Tétouan Al Hoceima, de la mairie de Tanger et de CGLU Afrique. Selon les organisateurs, l'événement porte l'ambition de contribuer à l'effort collectif du Royaume dans la mise en œuvre du modèle de développement durable dicté par les orientations stratégiques de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, et les engagements internationaux du pays. Le RWM expo s'inscrit également dans la nouvelle stratégie de transition du Maroc vers une économie verte et durable. Cette édition verra la participation de différents pays, à savoir le Sénégal, désigné pays-hôte, la Côte d'Ivoire et la Suisse. Elle se veut être une plateforme d'échange d'expertises autour de la gestion et de la valorisation des déchets.

بسم الله الرحمن الرحيم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله



الملتقى الثالث المناطق الصناعية ودورها في جذب الاستثمار وتنمية الصادرات



النشرة التعريفية

تحت شعار

أهمية المناطق الصناعية في التنمية الوطنية
في ظل التحولات الاقتصادية العالمية

الخميس

17

الاربعاء

16

الثلاثاء

15

نوفمبر 2022

مكان عقد الملتقى

فندق ROYAL TULIP
مدينة طنجة - المملكة المغربية

محاو الملتقى

- 01 واقع وآفاق المناطق الصناعية في الدول العربية وتحدياتها في ظل التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية.
- 02 منظومة إدارة المناطق الصناعية وتطويرها من خلال الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص (PPP).
- 03 البنية التحتية للمناطق الصناعية : إمكانيات ومبادرات التحول الرقمي ورقمنة الخدمات اللوجستكية في المناطق الصناعية.
- 04 المناطق الصناعية المستدامة وأهميتها في تعزيز الصناعات الخضراء وتشجيع الاقتصاد الدائري.
- 05 أهمية المناطق الصناعية في دمج الصناعة الوطنية ضمن سلاسل القيمة الإقليمية والدولية للرفع من مساهمة قطاع الصناعة.
- 06 برامج وآليات دعم الصناعات التصديرية بالمناطق الصناعية وسبل تطويرها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا.
- 07 التجارب الوطنية والدولية في مجالات الاستثمار وتنمية الصادرات بالمناطق الصناعية.

للمزيد من المعلومات:

https://drive.google.com/file/d/16OVJurEwspiN_S68kR2B_HNoUSpKF1OI/view



Economie verte/Taxe carbone : Le chemin reste encore long pour le Maroc

HESPRESSE- 19/05/2021



La décarbonation de l'industrie marocaine est un enjeu de taille. Plus de 65% des exportations marocaines sont captées par l'UE, résolument déterminée à pénaliser les produits polluants par l'instauration d'une taxe carbone à terme.

Plusieurs initiatives nationales confortent la forte volonté des pouvoirs publics et celle des industriels de verdir les produits marocains. Cependant, tout cela n'est pas encore suffisant et l'accélération de la transition énergétique au Maroc doit se faire au plus vite comme l'indique dans cette interview, Yassine Elamine, expert professionnel dans le domaine du management de qualité.

Hespress: Qu'entend-on par taxe carbone ?

Y.E.: Pour faire simple, la taxe carbone est une taxe en cours de mise en place par l'Union Européenne concernant des produits importés ne respectant pas l'environnement.

L'Union Européenne a décidé de mettre en place cet axe pour répondre à deux objectifs principaux.

Le premier étant de « verdir » son économie à travers la filtration des produits à importer selon des critères environnementaux.

Les produits importés doivent répondre à des exigences environnementales très strictes afin de garantir leur respect de l'environnement dans le but de limiter les effets du réchauffement climatique que connaît notre planète.

Le deuxième critère est de protéger les entreprises des pays membres de l'Union Européenne et de booster les productions locales européennes en tout en leur garantissant une concurrence équitable s'alignant en termes d'exigences environnementales.

Où en est le Maroc à cet égard, d'autant plus que l'Europe s'apprête à imposer cette taxe l'année prochaine ?

Il y a une prise de conscience tout à fait remarquable au Maroc des problématiques environnementales. De plus en plus de sociétés investissent dans des systèmes de managements environnementaux ISO 14001 et certaines même autonomise leur production électrique.

Cependant, le chemin restant à parcourir par le Maroc est encore très long et n'est pas favorisée par certaines dispositions gouvernementales, la première étant l'absence de la reconnaissance internationale de notre organisme d'accréditation national, le « SEMAC », qui est sous la responsabilité du Ministère de l'Industrie et du Commerce.

Les coûts relatifs à cette taxe ne commenceraient pas avant 2026, mais une phase de transition de trois ans commencerait en 2023 pour négocier et approuver les règles finales à temps.

Quels pourcentages de carbone doivent être respectés et comment sont-ils calculés pour être compatibles avec les critères retenus dans le cadre de cette taxe ?

Dans un premier temps, l'Union Européenne veut introduire des coûts d'émissions de CO2 sur les importations d'acier, de ciment, d'engrais, d'aluminium et d'électricité.

Il n'y a pas encore de règles connues de tous, mais ce qui est sûr, c'est que ces règles finiront par s'appliquer. Nous devons être prêts.

Un premier tarif mondial sur les émissions de dioxyde de carbone sur les importations de biens polluants sera annoncé lors des prochaines négociations.

Quel est l'impact de l'application de cette taxe sur la vie quotidienne du citoyen et sur le climat en général ?

À termes, cette taxe impactera plus l'industriel marocain en général et l'exportateur vers les pays de l'Union Européenne en particulier.

Le citoyen marocain salarié dans ses entreprises devra s'adapter dans les années à venir aux nouvelles contraintes imposées par nos marchés d'exportation.

La production de nos industriels sera de plus en plus respectueuse avec le minimum d'impact nocif, ce qui aura pour effet un environnement de travail plus sain et un climat qui sera moins perturbé par les émissions nocives et autres gaz à effet de serre.



ملحقة خنيفرة : Annexe Khénifra

Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

ملحقة خريبكة : Annexe Khouribga

Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563434
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

المقر الجهوي : Siège régional

Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب. 548، بني ملال
Tel :+212523482434
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr